الأمم المتحدة

A/56/PV.26

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٢٦**
الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شارما (نيبال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/56/2)

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد جمهورية بيلاروس أن يضم صوته إلي أصوات المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى سفير أيرلندا على عرضه التقرير الدوري لمجلس الأمن المقدم إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وتستحق النقاط المطروحة في التقرير تحليلا ودراسة جادين لأنها تتناول أهم المواضيع المتعلقة بعمل واحدة من أهم هيئات الأمم المتحدة، وأعني بذلك الهيئة المناط بها صون السلم والأمن الدوليين.

إن البيانات الإحصائية غير المتحيزة التي تضمنها التقرير تؤكد أن مجلس الأمن عمل خلال العام الماضي بنشاط في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. ومما يدل على ذلك دلالة مقنعة الزيادة الكبيرة في عدد الجلسات الرسمية التي عقدها المجلس - والتي ارتفع عددها من ١٤٤ جلسة خلال الفترة السابقة قيد الاستعراض إلى ١٧٣ جلسة - وأيضا الزيادة في عدد وثائق العمل من مختلف الأنواع والتي قام أعضاء المجلس بدراستها وإعدادها. ومن الأهمية بمكان أن اهتمام المجلس تركز على القضايا ذات الأهمية الحيوية بحق بغية تسوية الصراعات في أفريقيا وفي البلقان، ومشاكل حفظ السلام في تيمور الشرقية، والدراسة متعددة الأوجه لنظام عمليات حفظ السلام، والأنشطة المتعلقة بالجزاءات وغيرها من المسائل. وقد ساعد عدد من الخطوات التي اتخذها المجلس في تحقيق تقدم كبير والتوصل إلى قرارات هامة في مجالات عديدة.

وفي هذا الصدد، نؤمن بأن من الضروري أن نشير إلى التحسينات الكبيرة في نظام عمليات حفظ السلام. وليس ثمة شك في أنه كان للتوصيات التي تضمنها تقرير السيد الأخضر الإبراهيمي الذي عرض علينا في مؤتمر قمة الألفية دور كبير في ذلك، فضلا عن الدور الذي اضطلع به

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-57957 (A)
0157957

الفريق العامل الجامع المعني بعمليات حفظ السلام، الذي أنشأه مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وترحب بيلاروس بمبادرة سنغافورة بعقد مناقشة مفتوحة وموسعة في المجلس يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وإننا على اقتناع بأن القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) يتيح إمكانيات جديدة لإحداث تغييرات إيجابية في هذا المجال، الذي يمثل حلقة وصل رئيسية في عملية تحسين عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن جمهورية بيلاروس التي وقعت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المشاركة في نظام الترتيبات الاحتياطية لحفظ السلام، تعلق أهمية خاصة على المناقشات بشأن تلك المسألة في إطار المجلس.

وأود أن أنوه بالدور الإيجابي الذي يضطلع به المجلس في الجهود الرامية إلى إعادة الأمور إلى طبيعتها في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ومن البديهي تماما أن التقدم الذي نشهده في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأيضا في المناطق الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا ما كان يتحقق لولا الدور الريادي الذي اضطلع به مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أشير مع الارتياح إلى التفاعل المتزايد بين المجلس والمنظمات الإقليمية. فالاجتماع المشترك بين المجلس وممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والخطط الرامية إلى عقد اجتماع مشترك مماثل بشأن بوروندي، تبرز، في رأينا، الحاجة إلى هذه الاتصالات وجدواها. ونؤمن بأنه لا بد من بذل جهود حثيثة حتى يتواصل عقد هذه الاجتماعات.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نشير إلى الجهود التي بذلها المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض بغية التفاعل مع الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة. ونحن على اقتناع بأن الحاجة تمس إلى التحليل المتأني للإمكانيات التي لم تستخدم بعد في هذا المجال. ومن الواضح تماما أن مفهوم الوقاية من الصراعات والتنفيذ الكامل لاستراتيجية حل الحالات المختلفة المتأزمة يرتبطان بالعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية. لذا، علينا أن نستكشف إمكانيات الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترى بيلاروس أن مبادرة المملكة المتحدة بعقد اجتماع مشترك بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يأخذ الأفكار والمقترحات المقدمة من أعضاء هاتين الهيئتين في الاعتبار، يمكن، بل يجب أن يجري العمل على أساسها.

وفي ضوء التقدم الكبير الذي حققه المجلس فيما يتعلق بالنظر في مسألة عمليات حفظ السلام، ينبغي أن تكون الأنشطة التي يقوم بها الفريق العامل المعني بالمسائل العامة للجزاءات في بؤرة اهتمام الدول أعضاء الأمم المتحدة أيضا. ونحن ندرك أن الجزأين الرابع والخامس من التقرير لا يمكن أن يعبِّرا تماما عن مقدار أهمية دينامية بحث مسألة الجزاءات في المجلس.

وبعد الأحداث المأساوية التي جرت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أضحت مسألة الجزاءات إحدى المسائل ذات الأولوية القصوى في أنشطة مجلس الأمن. ومن الواضح أن هذه المسألة، في ظل الظروف الحالية، ينبغي أن تولى أهمية عليا. وترى بيلاروس أن تقييمات الخبراء من لدن وكالات دولية متخصصة، فضلا عن الاستخدام المتأني لاتفاق فاسينار، يمكن أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد. وترحب بيلاروس بالقرارين اللذين اتخذهما المجلس مؤخرا برفع الجزاءات ضد كل من السودان وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونعتقد بأن الخطوات الحاسمة التي اتخذها المجلس يمكن اعتبارها إسهامات هامة وإيجابية في إرساء أساس شامل لمكافحة الإرهاب الدولي.

ويوضح التقرير الجهود التي بذلها المجلس فيما يتعلق بتسوية الصراع في الشرق الأوسط عقب انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. وترحب بيلاروس بالجهود التي اضطلع بها المجلس بغية وضع حد للعنف والخسائر بين المدنيين في المنطقة. في الوقت نفسه، فإننا نأسف لأن الخطوات الأكثر حسما لم تتخذ بعد من أجل إيجاد حل شامل وتسوية الأزمة وبدء المفاوضات، وصولا إلى التنفيذ الكامل للقرارات السابقة لمجلس الأمن وتوصيات اللجنة الخاصة برئاسة جورج ميتشيل.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في البلقان. ويوضح تقرير مجلس الأمن أن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو كانت دائما في صدارة اهتمامات المجلس. ونحن على اقتناع بأن المجلس يمكنه ويجب عليه، عشية الانتخابات في الإقليم، أن يبذل قصارى جهده لضمان أن تكون عملية الاقتراع شاملة حقا، وأن تكون نقطة انطلاق لتسوية كاملة للحالة في كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وترحب بيلاروس أيضا بالخطوات التي اتخذها المجلس لتثبيت الاستقرار في مقدونيا. وإن مواصلة الرصد الدقيق لقضايا البلقان واتخاذ قرارات متوازنة من جانب جهاز الأمم المتحدة المكلف بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين سيكون، في رأينا، ضمانا للسلام في تلك المنطقة، بل وفي أوروبا بأسرها.

إن التحليل المتأني لتقرير مجلس الأمن المقدم إلى هذه الدورة يؤكد مرة أخرى الحاجة إلى تحسينه شكلا ومضمونا. وقد أكد ذلك ممثلو العديد من الوفود. ومن البديهي أن هذه الوثيقة ضخمة جدا. وعلاوة على ذلك، فإنها في الأساس مجرد تجميع فني للقرارات والمقررات وغيرها من الوثائق التي نوقشت واعتمدت في المجلس خلال العام.

وفي الوقت الذي يحسن فيه المجلس باستمرار من طرائق عمله، فإن الإبقاء على صيغة التقرير بشكله الحالي لا يمكن أن يساعد الجمعية العامة على إجراء تقييم كامل وواف للعمل الذي يضطلع به المجلس. والمثال الإيجابي في رأينا يمكن أن يتمثل في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الذي لا يكتفي بسرد أنشطة الأمم المتحدة، بل يقدم تحليلا لتلك الأنشطة. ونحن على اقتناع بأن إجراء مزيد من الدراسة وإمعان النظر في الآراء التي تطرحها الدول الأعضاء في هذا المجال سوف يحسن هذا التقرير.

إن الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أيلول/سبتمبر الحالي توضح مرة أخرى مدى أهمية سلطة الحفاظ على السلم والأمن المنوطة بالمجلس بموجب الميثاق. والتهديد الذي يمثله الإرهاب العالمي إنما يعني تحديات جديدة للبشرية، الأمر الذي يقتضي حشدا مجددا وتركيزا للجهود، والبحث عن حلول جديدة غير تقليدية في بعض الأحيان. وأود أن أؤكد من على هذا المنبر، أن رئيس وحكومة بيلاروس يؤيدان بصورة قاطعة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يرمي إلى إنشاء آلية شاملة وفعالة لمكافحة الإرهاب. وإننا في بيلاروس نعمل حاليا بشأن عدد من التدابير لتنفيذ أحكام هذا القرار على الصعيد الوطني.

إن مكافحة الإرهاب تجمع معا أعضاء مجلس الأمن وكل أعضاء الأمم المتحدة. ونحن مستعدون للمساهمة في تحقيق تلك الوحدة الآن وفي المستقبل.

ووفد بلادي يود أيضا أن يهنئ الأعضاء الجدد في المجلس – بلغاريا، والجمهورية العربية السورية، وغينيا، والكاميرون، والمكسيك.

السيد هينبكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): نتكلم اليوم عن تقرير مجلس الأمن هذا العام بصفتنا وفدا كان عضوا في مجلس الأمن نصف المدة قيد الدراسة. وهذا يفسر

السبب في أننا نتفهم أن بعض ممارسات مجلس الأمن ظلت على ما هي عليه الآن. ويفسر أيضا لماذا نتفهم أن بعض الأشياء يمكن، وينبغي، أن تتغير. وعلى وجه الخصوص، نعتقد بأن ثلاث طرق يمكن أن تفضي فيها تغييرات صغيرة في ممارسات المجلس إلى فوائد هامة في أدائه: التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، والشفافية، والخضوع للمساءلة.

وإحدى طرق تحسين فعالية عملية صنع القرار في المجلس هي ضمان حدوث تعاون حقيقي مع الأعضاء الأكثر تأثرا بقرارات المجلس بخصوص حفظ السلام، وهي البلدان المساهمة بقوات. لقد رأينا بداية مشجعة، ونرحب بإنشاء الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، تحت رئاسة السفير وارد. ونود أن نعمل مع المجلس ومع ذلك الفريق، وأن ننتقل من المشاورات إلى التعاون الحقيقي. وذلك التعاون، إذا نفذ تنفيذا مناسبا، لن يكون من شأنه تضييق فجوة المسؤولية بين الذين يصنعون القرار بنشر بعثات حفظ السلام والذين يوفرون القوات فحسب، وإنما أيضا ضمان حصول المجلس على أفضل معلومات ممكنة من البلدان التي لها قوات في الميدان.

علاوة على ذلك، سيتيح هذا التعاون للمجلس التعرف على آراء وأفكار البلدان المساهمة بقوات. إن الممارسة الحالية لا تتيح للمجلس والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات الدخول في محادثات بنَّاءة بشكل كافٍ بشأن بعثات معينة لحفظ السلام، ولا تعطي الحكومات المساهمة بقوات السيطرة ولا النفوذ الذي تعتقد برلماناتها الوطنية بأنها تتمتع به عندما توافق على نشر قواتها في بعثات معاصرة معقدة وخطيرة. أما الاجتماعات الراهنة، بتوجهها التشاوري، فإنها بالتأكيد روتينية لأنها غير قادرة من الناحية الهيكلية على الخروج بنتائج مرضية.

والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام أمامه الفرصة ليصحح هذه الممارسة التي بدأ العمل بها في وقت اتسم بقلة المطالب لبعثات أقل خطورة. ولذلك نأمل أن يراعي الفريق العامل مراعاة كاملة آراء بلدان كثيرة مساهمة بقوات – شاركت في المجلس خلال الأشهر العديدة الماضية، بما في ذلك ما ورد في الرسالة التي يوقِّع عليها اليوم الممثلون الدائمون للبلدان المساهمة بقوات.

ومن شأن تشكيل أفرقة أساسية من أعضاء مجلس الأمن والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات تكلف بمهام خاصة لبعثات بعينها أن يؤدي إلى إدارة العمليات بطريقة تعاونية، وليس فقط مجرد الاشتراك في مشاورات انتقائية بتفضل من المجلس أو بمبادرة من عضو منفرد بالمجلس. وهذا من شأنه أن يقطع شوطا طويلا لضمان أن قرارات المجلس كانت صحيحة لكل بعثة محددة.

نقطتنا الثانية تتعلق بالشفافية والشراكة بين الدول الأعضاء بالمجلس والدول غير الأعضاء بالمجلس. الشفافية ظلت مصطلحا فنيا جميلا ينطبق على اللجوء بتكرار أكبر إلى عقد اجتماعات مفتوحة شهدناها في العامين الماضيين. وهذه النتيجة سعينا إليها عندما كنا عضوا بالمجلس. ونرحب بها. فعقد اجتماعات مفتوحة لمجلس الأمن يسمح لكل الدول الأعضاء بأن تحصل على معلومات من الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة. ويسمح أيضا للدول الأعضاء بأن تستمع إلى الكيفية التي يتعامل بها المجلس مع المسائل المدرجة في جدول أعماله، ويمكنه أن يسمح، أحيانا، لدول غير أعضاء بالمجلس بأن تدلي بدلوها في عمليات صنع القرار بالمجلس.

في الوقت نفسه، يحتاج المجلس إلى توخي الحذر إزاء الإغراء بعقد اجتماعات مفتوحة ذات طابع استعراضي أكثر من طابع رسم السياسة العامة. وعقد اجتماعات مفتوحة

بعد أن تكون القرارات قد اتخذت بشأن موضوع ما، وبعد أن تكون القرارات والبيانات الرئاسية قد صيغت، إنما يؤدي إلى الاستخفاف بعمل المجلس بدلا من تشجيع المشاركة فيه، ويدعو إلى اللامبالاة بدلا من التعاون. وإن لدى المجلس أشكالا عديدة للاجتماع تحت تصرفه، ابتداء بالاجتماعات غير العلنية، مرورا بتلك التي يدعى إلى حضورها أعضاء مختارون وانتهاء بالاجتماعات المفتوحة. وهذه الأشكال كلها ينبغي استخدامها، حتى وإن كان ذلك على حساب راحة الأعضاء.

وعملية صنع القرار بشكل فعال في منظمة عالمية تتطلب إعلاء الخضوع للمساءلة على الراحة. والتقنيات مهمة أيضا. وواحدة من أهم هذه التقنيات، في رأينا، وهي التي لم يحالفنا فيها، كمنظمة، للأسف، سوى أقل قدر من النجاح، كانت محاولة المجلس في العام الماضي، بقيادة المملكة المتحدة، الدخول في مناقشة أكثر تفاعلا. والارتقاء بعملية صنع القرار يصبح أصعب، لا أسهل، عندما تقوم وفود من غير أعضاء المجلس بقراءة بيانات طويلة حافلة بالتكرار، ويجد أعضاء المجلس أحيانا، وأحيانا لا يجدون، صعوبة في الاستماع إلى تلك البيانات. هذه الممارسة غير كفؤة، وغير فعالة، والأسوأ، أنها تؤدي إلى عكس المطلوب. فالأمثل ألا تشترك الوفود في المداولات لتطرح أسئلة أو أفكارا عن كيفية قيام المجلس أو المنظمة، بالتكافل، بتناول مسألة ما بشكل مختلف أو بشكل أفضل. وباستثناء الوفود التي تكون بلدانها أهدافا للمناقشة، يندر أن تكون هناك حاجة لتسجيل المواقف الوطنية رسميا. وعندما تكون هناك ضرورة، يكفي توزيع نصوص خطية.

أنتقل إلى الخضوع للمساءلة. نقطتنا الثالثة هي أنه مهما كان الأساس المنطقي لحق النقض ملحا، يظل صحيحا أن معظم استياء أعضاء الأمم المتحدة من المجلس ينجم عن استعمال حق النقض أو التهديد باستعماله. وكما دللت المناقشات السابقة في الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن بشكل قاطع، يظل عدد كبير من الوفود يواصل الدعوة إلى تقليص استخدام حق النقض. والدول الدائمة العضوية التي تتوقع أن يحترم أعضاء الأمم المتحدة قرارات المجلس يلزمها أن تستجيب لهذا الشعور بالاستياء.

إننا لا نقترح أن تتخلى الدول التي لها حق النقض عنه. لكننا نقول إن اتباع مدونة سلوك طوعية لاستعمال حق النقض، وهو ما اقترحه أحد الأعضاء الدائمين الخمسة قبل عامين، سيكون إصلاحا جيدا. فمن البوسنة إلى الصومال إلى رواندا إلى كوسوفو - على سبيل المثال لا الحصر - أدى استعمال حق النقض أو التهديد باستعماله دورا في اتخاذ المجلس قرارات سيئة. ومدونة سلوك كهذه يمكن أن توضح لأعضاء الأمم المتحدة الظرف الذي يعتبر الأعضاء الحائزون لحق النقض استعمال هذا الحق في ظله مشروعا. وهي من شأنها أن تقرن الخضوع للمساءلة بأداة استند استعمالها، للأسف، باهتمامات غير اهتمامات صون السلم والأمن الدوليين في كثير من الأحيان.

وكجزء من مدونة طوعية للسلوك، يمكن للأعضاء الدائمين أن يوافقوا، على سبيل المثال، على الاجتماع بأعضاء الأمم المتحدة ليشرحوا لماذا وجدوا من اللازم أن يستعملوا حق النقض أو يهددوا باستعماله. وخطوة كهذه من شأنها أن تقطع شوطا طويلا نحو تحسين سياسة الخضوع للمساءلة في عملية صنع القرار في مجلس الأمن.

والخضوع للمساءلة في المسائل المالية هام أيضا. مَن يراقب مجلس الأمن من منظور المسؤولية المالية؛

وتتمتع الجمعية العامة بالفعل بصلاحية الإشراف على الإنفاق. وتعتبر زيادة اللجوء إلى هذه الصلاحية لكفالة إنفاق الأموال بصورة تتسم بالحرص، بمثابة فكرة قد يكون آن أوانها.

وهناك فكرة جديدة مواتية لتحسين الخضوع للمساءلة تتمثل في شكل جلسات مجلس الأمن. وينبغي لنا أن نبدأ بوقف ممارسة التظاهر بأن الجلسات السرية غير الرسمية غير موجودة بالفعل. ولا أحد يعتقد بأن ما يسمى بالجلسات غير الرسمية هو إما جلسات غير رسمية أو مجرد مشاورات. إلا أن لهذا التلاعب بالألفاظ آثارا ضارة بالنسبة للخضوع للمساءلة. فتصوير هذه اللقاءات على أنها ''جلسات غير رسمية'' لمجلس الأمن يقلل من أهميتها إلى حد كبير. كما أنه يجعل محاضر الجلسات بعيدا عن متناول الأعضاء ، وبمرور الزمن، بعيدا عن متناول المؤرخين وغيرهم ممن قد يرغبون في تحليل أسباب تصرف الأمم المتحدة بطريقة ما في مرحلة ما من التاريخ.

الخضوع للمساءلة بشأن هذه المسألة أمر يهم الجمعية العامة، لا لمجرد أن أعضاء الجمعية قاطبة يدفعون تكاليف المشاورات غير الرسمية التي يجريها مجلس الأمن – تكاليف وحدة الدعم المكثف داخل إدارة الشؤون السياسية، وخدمات المؤتمرات، ومرتبات الكثيرين من موظفي الأمانة العامة الذين يقدمون إحاطات إعلامية للجلسات ''غير الرسمية'' بانتظام. كما أنه يستأثر بالاهتمام لأن أعمال المجلس تهم الجميع، ولأننا جميعا نتأثر بنتائجها.

ولا تزال التزامات مجلس الأمن تجاه سائر الأعضاء على النحو المنصوص عليه في الميثاق – وخاصة فيما يتعلق بإجراءات مشاركتهم في مناقشات المجلس – لا تزال تنتهك عن طريق وضع ما يبدو على أنه جلسات لمجلس الأمن، بأي شكل من الأشكال، بعيدا عن متناول الأعضاء، بل بعيدا عن متناول الميثاق.

ونحن لا ننازع في ضرورة اجتماع المجلس بصورة سرية عندما يقتضي الأمر ذلك، كما يحدث في أحيان كثيرة. إلا أن ممارسة إلباس مثل هذه الجلسات العادية والهامة التي يعقدها مجلس الأمن بصورة سرية لباس الغموض – دون إتاحة محاضرها للأعضاء – يلحق بنا الضرر جميعا.

وتظهر أحداث الشهر الماضي، التي اتسم عمل المجلس خلالها بالفعالية والكفاءة في الرد على الإرهاب، أن الساعات الطويلة التي قضاها المجلس في غرفة المشاورات – بعيدا عن التظاهر بأنها غير موجودة – تستحق معاملة جدية وناضجة، بما في ذلك تدوين المحاضر. ولذلك، فإننا نطالب بأن تعامل المشاورات غير الرسمية كما هي : أي عبارة عن جلسات سرية لمجلس الأمن لا بد وأن ينطبق عليها الميثاق والنظام الداخلي للمجلس.

أخيرا، إننا نرى، مثل غيرنا، أن تقرير مجلس الأمن – هذه الخلاصة الوافية من الوثائق – طويل وليس له إلا فائدة متفاوتة. فمعظم المعلومات الواردة في التقرير متاحة بالفعل على موقع شبكة الإنترنت، ويمكننا ، في هذا العصر من التقدم في ميدان الحواسيب وشبكة الإنترنت، أن نستغني عن الكثير مما يتضمنه التقرير.

والخلاصة، أن الأحداث التي وقعت أثناء الأسابيع الخمسة الماضية أثبتت أن بإمكان مجلس الأمن أن يرد على الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين بصورة مرضية. ويتلخص عملنا – وعمل المجلس وعمل الجمعية – في مواصلة العمل على وضع وسائل أفضل للتعاون وعادات أفضل للشفافية وعمليات أفضل للخضوع للمساءلة لجعل المجلس الجهاز الأكثر فعالية الذي يحتاج إليه العالم المحفوف بالمخاطر الذي نعيش فيه اليوم.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر للممثل الدائم لأيرلندا السفير ريتشارد راين لقيامه بعرض تقرير مجلس الأمن لهذا العام على الجمعية العامة.

تعهد الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق إلى مجلس الأمن بأن يقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة، في حين أن المادة الخامسة عشرة تعهد إلى الجمعية العامة بالنظر في هذه التقارير. وهكذا، فإننا نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة، بوصفها الجهاز التابع للأمم المتحدة الذي يتلقى تقريرا سنويا من المجلس، أن تعتبر هذه الولاية لا على أنها مناسبة لتبادل الآراء بشأن المسائل التي هي قيد نظر المجلس فحسب، وإنما كوسيلة لإبلاغ المجلس بآراء الجمعية عن أعمال المجلس وقراراته.

وفي هذه الدورة وفي الدورات السابقة، علقت الوفود على بعض الجوانب المتعلقة بشكل ومحتوى وطريقة عرض تقرير المجلس واقترحت، في هذا الصدد، إجراء تحسينات. ونأمل أن يواصل المجلس وضع هذه الاقتراحات في الاعتبار من أجل تحسين عرض التقرير.

ونظرا للعدد الكبير من القضايا والأنشطة التي يغطيها التقرير، فإنني أود أن أقتصر في بياني على بعضها.

فيما يتعلق بالعديد من الأوضاع القطرية والإقليمية التي كانت قيد نظر المجلس أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، يود وفدي أن يبرز مسألة تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، لا بد من الثناء على الجهود التي بذلها المجلس. فقد كانت الانتخابات الناجحة التي جرت مؤخرا، حتى الآن، بكل تأكيد، بمثابة الميزة البارزة لعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي تعتبر من جوانب عدة بعثة تاريخية لبناء الدولة. وسيكون الاستقلال التام الخطوة التالية. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى وجود دولي مناسب وإلى مستوى ملائم من المساعدة بعد الاستقلال. ويمكن كذلك تقرير حجم هذا الوجود وتكوينه وطابعه بالتشاور مع شعب تيمور الشرقية. وفي التحليل النهائي، فإن مستقبل تيمور الشرقية هو في أيدي شعبها.

ونرى أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يضطلع بدور في المساعدة على تخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط. ويعترف في الوقت نفسه بوضوح، بأن الإرهاب يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وما من شك لدينا في أن مجلس الأمن، وخاصة من خلال لجنته المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، سيقوم برصد هذه المسألة على نحو مطرد وفعال. ونأمل أن يظل المجلس على اتصال وثيق بالدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وكذلك فيما يتعلق بالمسائل الأخرى المتصلة بالكفاح ضد الإرهاب.

إن بعض الحالات القطرية التي ترد مناقشتها في التقرير تلمح أو تشير إلى عدد من المسائل ذات الصلة بما يعتقد وفدي بأنه قد يكون من المفيد قيام المجلس والجمعية العامة والدول الأعضاء بالنظر فيه بطريقة تفاعلية. وتشمل هذه المسائل الجزاءات والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات ومنع الصراعات.

ففيما يتعلق بالجزاءات، أثبتت الخبرة أنها ألقت عبئا ثقيلا على السكان المدنيين وعلى أطراف أخرى. ولذلك، فإن الجهود التي يبذلها المجلس لتطوير مفهوم الجزاءات المستهدفة، حيث تركز الضغوط على المسؤولين لا على الأبرياء، تعتبر ردا إيجابيا في هذا الصدد. وتعتبر القرارات مثل القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، التي تفرض حظرا على السفر وعلى الماس، مثالا ملموسا على هذا الرد.

ونظرا لأهمية متابعة العمل بشأن هذه المسألة، فإننا نعتقد بأن أعضاء الجمعية سيجدون من المفيد أن يتضمن التقرير تذييلا وخلاصة لمحاضر جلسات لجان الجزاءات التابعة للمجلس، دون الإخلال بسرية عمل هذه اللجان.

وهناك مسألة ملازمة لمختلف عمليات حفظ السلام التي ترد مناقشتها في التقرير – وهي المسألة التي نوقشت في بعض التقييمات الشهرية لرئيس المجلس – وتتمثل في

المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. ونود بشكل خاص، أن نستشهد بالتقييم الشهري لرئاسة سنغافورة، الذي تضمن موجزا للمسائل الرئيسية التي أثارتها البلدان المساهمة بقوات أثناء المناقشة العلنية التي أجراها المجلس بشأن المسألة. ونرى أن تلك الآراء تشير بوضوح إلى ضرورة إجراء مشاورات ثلاثية وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه المشاورات أثناء جميع مراحل المداولات بشأن عمليات حفظ السلام. ولذلك، فإننا نحث المجلس على مواصلة التصدي لهذه الشواغل. ويمثل اعتماد القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) خطوة هامة إلى الأمام. ومع ذلك، فإننا نتطلع إلى إجراء المزيد من التحسينات الهامة التي تراعي الاقتراحات البارزة التي تقدمت بها البلدان المساهمة بقوات.

يشكل منع الصراع المسلح إحدى القضايا التي أثيرت في التقرير والتي تحتاج إلى التفاعل بين المجلس والجمعية العامة والدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بالمنع الهيكلي للصراع المسلح، الذي يستتبع معالجة الأسباب الرئيسية للصراع. وهناك عدد من التوصيات التي تقدم بها الأمين العام بشأن منع الصراع المسلح يمكن أن توفر إسهاما مفيدا في مثل هذا التفاعل.

ويتطرق تقرير مجلس الأمن أيضا إلى عمل المجلس في مجال الوثائق وأساليب العمل. ونعلم جميعا أن هذا الموضوع يناقش أيضا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن. فإذا أمكن تقديم المعلومات في تقارير المجلس القادمة، لا عن التدابير التي يعتمدها المجلس في هذا المجال فحسب بل وعن الإصلاحات التي يبحثها الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بالوثائق والإجراءات فإن أعمال الفريق العامل التابع للجمعية العامة ومناقشاته سوف تتعزز كثيرا.

وقد اقتُرح في التقييم الشهري الذي أجرته رئاسة بنغلاديش عدد من القضايا كيما ينظر فيها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالوثائق والإجراءات. ومعرفة نتائج ذلك النظر ستفيدنا كثيرا. كما نؤيد توصية رئاسة بنغلاديش بأن ينظر الفريق العامل التابع للمجلس في تقرير الفريق العامل التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح المجلس، وخاصة بشأن المقترحات الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس. وثمة ضرورة في السياق ذاته لأن يبقي مجلس الأمن، وأن يحسن عند الاقتضاء، التدابير التي سبق له تنفيذها لتعزيز زيادة الشفافية في أعماله، كتلك التي وردت في تقرير التقييم الشهري لرئاسة المملكة المتحدة. كذلك يؤيد وفدي إقامة مزيد من الحوار بين ممثلي المجلس والفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأساليب عمل المجلس وإجراءاته، باستخدام الشكل الذي استخدم في بداية هذا العام في اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

إن المناقشات الموضوعية التي دارت في المجلس والمشار إليها في التقرير كانت مفيدة جدا وينبغي أن تستمر. غير أننا نرى أنها ينبغي أن تزيد على مجرد مناقشات. إذ ينبغي أن ترمي إلى أهداف ذات وجهة عملية على مدى فترة متوسطة الأمد. ويمكن أن تتكرر مناقشات المجلس الموضوعية في مناقشات الجمعية العامة للقضايا نفسها بقصد الربط بين قرارات أو إجراءات السياسة العامة الملائمة للمجلس والجمعية العامة بشأن هذه القضايا. وتخطر على البال هنا قضية منع الصراعات المسلحة.

لقد أشرت إلى التقييمات الشهرية لرؤساء المجلس لأنها تفيد كأساس سليم لتحليل تقرير المجلس. ولذا نرجو أن يخصص الفرع المتعلق بالتقييمات الرئاسية اهتمام أكبر في التقارير المقبلة، وليكن ذلك في فصل مستقل في صلب التقرير. ويساعدنا أكثر، في الوقت نفسه، أن تشير التقييمات الرئاسية إلى نتائج المشاورات غير الرسمية بصفة عامة بشأن

القضايا الأساسية التي ينظر فيها أثناء كل رئاسة. كذلك تفيد تقييمات بعثات مجلس الأمن حين تكون ذات صلة.

ونحن نرنو إلى السنوات المقبلة حين يصبح النظر في تقرير المجلس مضمونيا، وليس من الضروري أن يكون في التقرير كله ولكن على الأقل في القضايا المحددة التي يتناولها. وعلاوة على هذا ينبغي ألا يتقيد نظرنا باليوم أو اليومين المخصصين عادة لهذه المناقشة. فكما جاء في القرار ٢٤١/٥١ بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة يبقى هذا البند من جدول الأعمال مطروحا خلال العام للتمكن من زيادة مناقشته عند الاقتضاء. ومن المقترح أيضا في هذا القرار اتخاذ ترتيبات لمواصلة النظر في التقرير.

ونرجو أخيرا أن يكون بوسع رئيس الجمعية العامة تنفيذ الجوانب الأخرى من القرار ٢٤١/٥١ المتعلقة بتقرير مجلس الأمن.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك بانتخابهم لعضوية مجلس الأمن الذي نناقش تقريره الآن.

إذا شئنا وصف التقرير بكلمة واحدة لقلنا إنه عملاق: فهو ضخم وثقيل الوزن ولا يمكن أن نلم به كله وكأننا عميان هندوستان. لقد استمعنا إلى التوضيحات من اثنين من الزملاء عبر الخندق – هما ممثلا سنغافورة وكولومبيا – ونحن نكمل توضيحاتهما معتمدين على إخلاصهما في الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما اعتمد هذا التقرير، ثم مرة أخرى صباح هذا اليوم.

إن الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق لا تطلب إلى مجلس الأمن إلا أن يقدم تقريرا سنويا، وعند الضرورة تقارير خاصة إلى الجمعية كي تنظر فيها. ولكن الفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة تنص على أن ''تتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدوليين''. ولأن المجلس لم يفعل ذلك فقد طلب إليه قرار الجمعية العامة ١٩٣/٥١ أن يضمن تقاريره معلومات عن مشاوراته الجامعة؛ ويبين مدى مراعاته في قرارات الجمعية العامة لدى اتخاذ القرارات؛ ويواصل تعزيز الفرع المتعلق بالخطوات التي يتخذها لتحسين طرائق عمله.

ومن الواضح أن ''البيان'' السنوي الذي طلبته المادة الخامسة عشرة من المجلس يقصد به أن يتضمن وصفا وتعدادا، ولكنه لا يعطي هذا ولا ذاك، وهذا أكبر خلل في تقرير المجلس. وكما قلت لدى الكلام عن هذا البند من جدول الأعمال في عام ١٩٩٨ إننا نتوقع تقريرا سنويا مؤسسيا يتجاوز ما يطلبه القرار ١٩٣/٥١ من المجلس ويشمل تقييمات لمدى فائدة أنشطته وقراراته – وعلى سبيل المثال، هل الحالة السياسية والأمنية في بلد أو منطقة ما أفضل أو أسوأ لأن المجلس تصرف هنالك؟ فضلا عن أدائه باعتباره مؤسسة.

ونرجو أن تنال آراء الأعضاء من اهتمام المجلس أكثر مما يبدو أنها نالته حتى الآن، وهو الأمر الذي يعتبر إلزاميا بموجب المادة الرابعة والعشرين التي تنص على أنه يعمل نائبا عن كل أعضاء الأمم المتحدة في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات. ولا يزال آخر التقارير، كسابقيه مجرد تجميع لوثائق سبق تعميمها. فهو لا يتضمن تحليلا ولا بلاغا موضوعيا. ويأتي نسخة مكررة من التجميع السنوي لقراراته ويتوخى الاتساق مع ممارسة المجلس السابقة ولكن لا يأتي إلا على هيئة مقتطفات مكلفة، فهو أحيانا غير ملائم لأن الملخصات ليست دائما انعكاسات دقيقة للقرارات والبيانات.

وعيوب التقرير أعراض لعلة أكبر في المجلس. فالمجلس لا يستجيب للرغبات المعرب عنها مرارا في هذه الجمعية لأنه، بسبب تكوينه وخصوصا تكوين العضوية الدائمة التي تستخدم القوة الفعلية ببراعة، لم يعد يمثل العضوية الأكبر، كما ينبغي له. فهو ممنوع من وضع تقارير عن الجوهر لأن مفاوضاته تجري في سرية، بأسلوب لم يتوخاه نظامه الداخلي، وواضح أنه يمكن الادعاء بأنه لا يبلغ عن هذه الاجتماعات لأنها لا وجود لها. غير أن الأمانة العامة تخدم هذه الاجتماعات الوهمية وتضع لها ميزانياتها وترفع التقارير إليها وتدون محاضرها.

وكل من الاجتماعات والسجلات موجودة، ولكن مثل النساء الخاضعات لحكم طالبان، يجري تحجيبها والتحفظ عليها. وما نسمعه هو العويل الطويل من جمعية عامة حزينة تتابع وهما وتدفع ثمنه. وعلى الأقل، قد يكون الوقت حان لنوجه بضعة أسئلة بشأن المواد من ٥٥ إلى ٥٧ من النظام الداخلي للمجلس.

وإذا كانت الدول الأعضاء تمول المشاورات غير الرسمية، ألا تعتبر جلسات سرية بموجب المادة ٥٥؟ وفي هذه الحالة، سنتوقع من المجلس، بموجب هذه المادة، أن يصدر بلاغات عن طريق الأمين العام لدى اختتام هذه الجلسات وأن يدرجها في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة.

وإذا قيل لنا إن المشاورات غير الرسمية ليست جلسات سرية، ألا يحق للجمعية العامة أن تطلب الاطلاع على محاضر الجلسات، التي يحتفظ بها في مكتب الأمين العام؟ إن المادة ٥٦ تعطي مجلس الأمن حق النقض فيما يتعلق بالاطلاع على محاضر الجلسات السرية، وليس على هذه المشاورات.

وإذا كان المقصود لا يتعدى ملء سجل، وهو كل ما يتضمنه تقرير مجلس الأمن الآن، ألا يجب أن يتضمن التقرير، وفق المادة ٥٧، السجلات والوثائق التي لا يعتبرها مجلس الأمن سرية كل سنة؟

ولا بد أن إحدى المفارقات الساخرة في عصرنا أنه بسقوط الستار الحديدي، أقام المجلس ستارا آخر وتراجع خلفه. وخلال أعوام الحرب الباردة، أجرى المجلس حتى أخطر أعماله على نحو علني. ولكن بدخول العالم حقبة من التعاون والانفتاح والديمقراطية، تحول المجلس إلى ما أسماه كثيرون بمحكمة سرية أو ظالمة. وعندما طلبت إليه الجمعية العامة أن يتحلى بدرجة أكبر من الشفافية، كانت استجابته أن يجري مناقشات مفتوحة يقدم عنها تقارير، إلا أنها طقوس فارغة لأسباب ثلاثة.

لقد حول المجلس نفسه، بمعدل مرة كل شهر، إلى محفل للمناقشات. وهذا ما لم ترغب الجمعية فيه، ولا هو وسيلة مفيدة يقضي بها المجلس وقته أو ينفق أموال المنظمة إلا إذا تجسدت هذه المناقشات في أعمال المجلس.

ويقرر المجلس مقدما، بطريقته المبهمة المعتادة، ما ستكون عليه النتيجة. ولهذا، تكون البيانات التي يدلي بها غير الأعضاء غير ذات صلة. وكنا نود للمجلس أن يراعي وجهات نظرنا في قراراته المعنية بالقضايا الجوهرية بالنسبة لأعماله. ولكن ذلك لم يحدث.

ولما كان المجلس يرغب في أن تكون له حرية مطلقة في القضايا الجوهرية للسلم والأمن، فإنه يختار للمناقشات المفتوحة موضوعات ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة، بدلا من المجلس. وعندما تظهر هذه المناقشات على أنها استجابة لرغبات الجمعية، فإن هذه المناقشات تقوض بالفعل الجمعية العامة.

وعندما تعقد هذه الجلسات المفتوحة، يزعم المجلس أنه يعمل بموجب السلطات التي تعهد له بموجب المادة ٢٤ (١) من الميثاق ”لحفظ السلم والأمن الدوليين“. ومع ذلك،

فالفصول من السادس إلى الثامن من الميثاق تعهد إليه بمسؤولية تسوية النزاعات ووقف كل من تهديدات السلام والصراعات عندما تنشب، وبالسلطة، بموجب الفصل السابع، لاستخدام الوسائل العسكرية وغيرها لتحقيق ذلك. وليس لدى المجلس أية سلطات أو أي دور في معالجة الصراعات أو إدارة الحروب، إلا عندما يشرف على عملية لإنفاذ السلام. وإدارة الحروب تنظمها اتفاقيات جنيف ومعاييرها المتعلقة بالحماية التي تستكملها مختلف صكوك حقوق الإنسان. ولا تعطي أي منها دورا لمجلس الأمن.

ولهذا، عندما ينفق مجلس الأمن وقتا طويلا جدا في قضايا كقضايا المرأة والصراعات المسلحة، أو الأطفال في الصراعات المسلحة، أو حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وكل ذلك يندرج تحت إدارة الصراعات، فإن المجلس يدخل بذلك مجالات خارج ولايته. ويمكن التغاضي عن ذلك إذا كانت لمناقشاته أية قيمة إضافية. ولكنها في حقيقة الأمر لا تضيف أي شيء للمعايير التي أرساها القانون الدولي ولا لممارسته.

ولذلك فإن أي استعراض لممارسات المجلس لا بد أن تستخلص أنه لم يحرز النجاح المطلوب. وفيما يتعلق بتهديدين من أخطر التهديدات للسلام والأمن، أفغانستان تحت حكم طالبان والإرهاب، وهما كحيتين ملتفتين في نفس الجحر تهاجمان معا أو على انفراد، اعترف المجلس بالمخاطر إلا أنه لم يفعل إلا بأقل القليل بعد فوات الأوان. والقرار ١٢٦٩ (١٩٩٩)، المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ كان عن أثر الإرهاب على السلم والأمن الدوليين. والقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) تناول الإرهاب الصادر عن مناطق تحتلها طالبان، إلا أن جهودا ضئيلة بذلت لتنفيذهما. واستغرق الأمر أكثر من سنة لكي ينشئ المجلس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، لجنة خبراء للنظر في كيفية رصد تنفيذ الجزاءات التي فرضها على طالبان. ثم استغرق الأمر تسعة أشهر لكي ينشئ المجلس والأمانة العامة آلية رصد. وكان ثمن هذا التأخير غير المعقول مرتفعا لدرجة أنه أصبح من المحتم أن يكفل المجلس للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المتخذ في الشهر الماضي، أن ينفذ تنفيذا كاملا على وجه السرعة.

ولم تكن إدارة المجلس لعمليات حفظ السلام مرضية أيضا، بل إنها تحتاج إلى تدقيق أشد. وحفظ السلام أداة مكلفة، فنفقاته ستتعدى هذا العام ضعف الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن عموم الأعضاء، الذين يدفعون هذه التكاليف – ومن المتوقع أن يحفظ السلام من أجلهم – لديهم معلومات ضئيلة عن كيفية إدارة عمليات حفظ السلام، أو عن المشاكل التي تواجهها هذه العمليات، أو عن أسباب إنشاء بعض الولايات أو تغييرها، أو عن توقيت وأسباب تدعيمها أو خفضها أو إنهائها. ولا توجد كلمة واحدة عن ذلك في التقرير. ومن المفترض أن هذه هي الطريقة التي تتصرف بها القوات المسلحة في ظل الأنظمة العسكرية. ولكن لا يمكن لأية وزارة للدفاع في دولة ديمقراطية أن تفلت من عواقب سلوك مهمل كهذا السلوك.

ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك مما يضعف عمليات حفظ السلام. ولما كانت الدول غير الأعضاء في المجلس هي أكثر الدول المساهمة بأفراد في عمليات حفظ السلام، وهي التي تضع أرواح قواتها في خطر لخدمة قضية السلام الدولي، فإن المنطق السليم يفرض إنشاء شراكة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. إلا أن الواقع يختلف عن ذلك. ففي شباط/فبراير، عندما تبين للمجلس أن هناك أزمة تنشب، أنشأ فريقا عاملا معنيا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلا أن هذا الفريق عمل سرا، مثلما يعمل المجلس وهيئاته. والقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، وهو ثمرة أعماله الخفية، غض الطرف عن وجهات النظر التي أعرب عنها أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أثناء اجتماع أيار/مايو من هذا العام. واتخذ هذا القرار في نفس اليوم الذي

كان يناقش فيه رئيس المجلس وزميلان له من أعضاء المجلس، بصدفة غريبة، نفس هذه القضايا مع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، حيث اعترض عدد من الوفود على دفع المجلس اتخاذ القرار بعجلة. ولكل هذا تأثيره على إدارة عمليات حفظ السلام، إلا أنه يكاد ألا يوجد في التقرير أي شيء عن ذلك.

وأرى أنه سيكون من المناسب أن نعلق بقولنا إنه من الضروري أن يستخدم المجلس وقته على نحو أفضل. فيجب عليه أن يهتم بولايته الجوهرية، إلا أنه عندما تكون الميزانيات محدودة، يجب أن يقيِّم كذلك مدى فعالية تكاليف العمليات التي أنشأها. ويجري تخفيض بعض هذه العمليات، إلا أنه يجب إنهاء عمليات أخرى لا تخدم أي غرض، بل تشكل مجرد استنزاف لموارد الأمم المتحدة. وتتوقع الجمعية العامة تدقيقا صارما على كل برنامج يعرض عليها لتمويله في ظل ميزانيتها التي ترتكز على النتائج. وينبغي لمجلس الأمن أن يفعل نفس الشيء على الأقل، وأن يتخلص مما لا فائدة منه.

يشعر معظم الممثلين الذين تكلموا هنا بعدم الرضا على عمل المجلس وتقريره، ولكن بموجب أحكام المادة الثانية عشرة من الميثاق، لا تستطيع الجمعية العامة أن تكرر المناقشات التي جرت في المجلس ولا أن تعوض عن أوجه النقص فيها. وبخلاف أي شيء آخر، فإن المشاكل السياسية التي يتعذر اتخاذ إجراء بشأنها في المجلس تحال إلى هذه الجمعية، التي تنظم ببساطة في نهاية الأمر عملية تكرارية عقيمة.

وحسب ما ذكرناه آنفا يُعزى كثير من العيوب في تشغيل المجلس إلى أسباب هيكلية فتشكيل المجلس يبرهن بوضوح على أنه فقد صلته بالحقائق على أرض الواقع. ولا المجلس يعبر عن أماني وآراء عامة الأعضاء ولا يمثلهم. والحل يكمن في إصلاح المجلس وإعادة تشكيله. وضم بلدان نامية إلى العضوية الدائمة وتوسيع المجلس ليشمل مزيدا من الأعضاء غير الدائمين من البلدان النامية لن يؤدي إلى جعل المجلس أكثر تمثيلا فحسب؛ بل إن المجلس سيستجيب بقدر أكبر، ونحن متأكدون من ذلك لاحتياجات ورغبات عامة الأعضاء.

غير أننا نتعامل في الوقت الحاضر مع مجلس بحاجة إلى الإصلاح، بكل ما في الكلمة من معنى. وقد أجرينا، في الأيام الأخيرة من الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، مناقشات مفصلة، دون التوصل إلى نتيجة حاسمة بشأن الطريقة التي ينبغي التصدي بها لتقارير المجلس إذا كانت تلك التقارير غير مرضية. وتوصيتنا هي أن نترك المجلس ليخلص بنفسه إلى نتائج من هذه المناقشة ونحن على ثقة، مرة أخرى، بأنه سيتخذ حكما أفضل. وبدون ذلك، ومما يثير المزيد من الاستياء هنا، إضاعة الوقت وصدور قرار غير فعال على غرار القرارات السابقة.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): تتشرف الأرجنتين بالإفادة، فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن – ولا سيما بشأن القضايا المتعلقة بالشفافية – بأنها أقامت علاقات عمل وثيقة مع وفد نيوزيلندا، الذي أبلغني بموافقته على هذا البيان.

لقد عرض السفير راين، سفير أيرلندا، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، تقرير مجلس الأمن المتضمن في الوثيقة A/56/2. ومناقشة التقرير تتيح لنا فرصة للتفكير بشأن شتى القضايا التي تسهم حسب رأينا، في شفافية وفعالية عمل المجلس.

القضية الأولى هي تقرير المجلس السنوي المقدم إلى الجمعية العامة. ونرى أنه يتعين أن يصف التقرير بوضوح عمل المجلس. وبالرغم من إدخال بعض التحسينات على التقرير في السنوات الأخيرة، فإنه ما زال مجرد تجميع وترتيب للبيانات على نحو جيد. والأمانة العامة غير مسؤولة عن هذا

القصور. لقد وضع مجلس الأمن، منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن، مبادئ توجيهية تتصل بإعداد التقرير. ونعتقد أن التقرير ينبغي أن يتسم بقدر أكبر من الطموح. وينبغي أن يكون التقرير موضوعيا بدلا من مجرد تقرير شكلي، وأن يكون تحليليا بدلا من مجرد تقرير وصفي. ونعتقد أن هذا النهج سيعود بفائدة أكبر لا على سائر الأعضاء فحسب، بل إنه سيفيد في معظم الحالات أعمال المجلس بقدر أكبر.

الفقرات الاستهلالية من التقرير تقدم لنا النقطة الثانية التي نود أن نتعرض لها: المشاورات غير الرسمية. معظم أعمال المجلس تجري في مشاورات غير رسمية. صحيح أن عدد الجلسات العلنية ازداد، لكن من الصحيح أيضا أن المسائل المضمونية ما زال التفاوض والاتفاق بشأنها يتمان في مشاورات غير رسمية. وفي حالات كثيرة، لا تعقد جلسة علنية إلا للموافقة الروتينية على المناقشات التي أجريت أثناء المشاورات غير الرسمية إننا ندرك فائدة المناقشات المواضيعية، التي زادت بدرجة كبيرة في السنوات الثلاث الماضية وشاركت فيها الأرجنتين ونيوزيلندا بنشاط. بيد أنه ينبغي قياس درجة الشفافية الحقيقية في أعمال المجلس لا بعدد المناقشات المواضيعية التي أجريت فحسب، بل أيضا بنوعية وفرص إجراء المناقشات المضمونية بشأن الصراعات المحددة المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونشير إلى أن معظم جلسات المجلس في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كانت علنية، وتبعا لذلك كانت تتاح للدول غير الأعضاء في المجلس إمكانية حضور مداولاته. ونعتقد بأنه يتعين تخفيض عدد المشاورات غير الرسمية كما يتعين عقد المزيد من الجلسات المضمونية.

وإضافة إلى ما ذكرته آنفا، نحن على دراية بأن المشاورات غير الرسمية حقيقة من حقائق حياة المجلس. وإزاء هذه الحقيقة يتعين علينا أن نعمل، أولا، على تقليل عدد المشاورات غير الرسمية، وثانيا، يتعين علينا أن نسمح، في ظل ظروف محددة، بمشاركة الدولة الطرف في النزاع التي ليست عضوا في المجلس، في المشاورات غير الرسمية. ونعتقد أن المادتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين من الميثاق تشكلان أساسا قانونيا كافيا لذلك.

ومن الجهة الأخرى، تتسم المشاورات غير الرسمية، بحكم طبيعتها، بالمرونة، وينبغي أن يتوفر للمجلس قدر كاف من المرونة السياسية بحيث يسمح بمشاركة الدول المهتمة من غير الأعضاء في المجلس في المشاورات غير الرسمية. صحيح أنه يحدث، على الصعيد الفردي وخارج قاعات المجلس، أن يتصل أعضاء المجلس بالأطراف في الصراعات، ولكننا نؤمن بأنه لا توجد أسباب قانونية أو سياسية تجعل المجلس يتجاهل بصورة جماعية آراء الدول الأطراف في الصراع. ولا يجوز النظر إلى مشاركة الدول المهتمة بصفتها عائقا لعملية صنع القرار أو سببا لتأخيرها. بل على العكس من ذلك، يمكن لتلك المشاركة أن تزيد شفافية قرارات مجلس الأمن وأيضا شرعيتها السياسية.

تعلمنا من خبرتنا في المجلس، أن الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الأمين العام أو ممثلوه ليست بالضرورة سرية في أغلب الأحيان ومحتوياتها يمكن بل يجب تشاطرها في جلسات علنية. وينبغي أن نعكس القاعدة الحالية. فمن حيث المبدأ، يتعين أن تقدم الإحاطات الإعلامية في جلسة مفتوحة، وكاستثناء، في مشاورات غير رسمية. وهذا يجب ألا يستثني إمكانية قيام أعضاء المجلس، إذا رأوا ضرورة ذلك، بإجراء مناقشة لاحقة في مشاورات غير رسمية.

ثمة قضية أخرى يمكن مناقشتها في جلسة مفتوحة هي قضية برنامج العمل الذي يعتمده المجلس في بداية كل شهر. وتهيئ هذه الجلسات المجال لتبادل مثمر للآراء يمكن أن يحدد المجلس فيه المبادئ التوجيهية الرئيسية لأعماله في الشهر المعني.

وفيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية أيضا، نشير إلى مبادرة الأرجنتين في مذكرة رئيس المجلس الصادرة في ٢٨ شباط/فبراير الواردة في الوثيقة S/2000/155، بتوجيه الدعوة إلى الأعضاء المنتخبين الجدد في المجلس لحضور المشاورات غير الرسمية التي يجريها الأعضاء في المجلس خلال الشهر الذي يسبق مباشرة فترة عضويتهم. ويتيح هذا الاقتراح المزيد من الشفافية ويتيح للأعضاء الجدد أن يروا بأنفسهم سلفا الإجراءات والممارسات العادية التي يتبعها أعضاء المجلس في الجلسات غير الرسمية تلك.

ونرى أن من الممكن أن تكون الجلسات السرية أداة مفيدة لمشاركة غير الأعضاء في المجلس. غير أن من الضروري تحديد قواعد واضحة وموحدة لهذه المشاركة و لم تكن ممارسة المجلس متّسقة في هذا الشأن. فقد عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير جلسات سمح فيها لغير أعضاء المجلس بالمشاركة، بينما عقدت جلسات أخرى حرم غير الأعضاء من المشاركة فيها رغم طلبهم ذلك صراحة. ومن الأمثلة على ذلك الجلسة السرية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمناقشة ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. إذ طلب البلدان الرئيسيان المساهمان بقوات آنذاك خطياً المشاركة، ولكن طلبيهما قوبلا بالرفض.

ويشير التقرير إلى عقد ما يزيد على ٣٠ اجتماعاً مع البلدان المساهمة بقوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن دواعي سعادتنا أن نلاحظ إحراز بعض التقدم بشأن مبادرة الأرجنتين ونيوزيلندا في عام ١٩٩٤ لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه الاجتماعات. فاعتمد المجلس منذ ذلك الحين عدداً من البيانات الرئاسية والقرارات التي تدل على اتجاه إيجابي. والقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) مثال طيب على ذلك. غير أن تنفيذ أحكامه يجري في رأينا، بالرغم من النوايا الحسنة، على نحو متقلب وجزئي. ونرى أن أحد أسباب ذلك يتمثل في خشية أعضاء المجلس، وخاصة الأعضاء الدائمين، من إضعاف سلطتهم الخاصة بصنع القرار أو التأثير في هذه السلطة من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس. ولا شك أن المسؤولية الأولى عن صنع القرارات بشأن السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. ولكن من الحقيقي أيضاً أن قرارات المجلس تؤثر تأثيراً مباشراً على البلدان المساهمة بقوات، بالنظر إلى أنها تتحمل معظم المخاطر المترتبة على أي عملية من العمليات. لذلك فمن الواجب كفالة الشفافية وتزويد البلدان المساهمة بقوات بجميع المعلومات التي تلزمها لتقييم الحالة على نحو موضوعي واتخاذ قراراتها الخاصة سواء بالمشاركة أو بسحب وحداتها. ولا يقتصر واجب مراعاة الشفافية هذا على توفير المعلومات، بل يعني أيضاً التجاوب مع آراء وشواغل البلدان المساهمة بقوات. ويتمشى ذلك النهج مع روح المادة ٤٤ من الميثاق. إذ يخاطر المجلس في حالة عدم تجاوبه في هذا الشأن باعتماد ولايات لن تنفذ إذا ما رأت البلدان المساهمة بقوات أنها ولايات غير عملية.

وأريد أن أتطرق أيضاً إلى سبل إطلاع البلدان الأعضاء على ''المذكرات'' التي تدونها الأمانة العامة بشأن مضمون المشاورات غير الرسمية. وقد نوقشت تلك المسألة خلال الاجتماعات التي عقدها في تموز/يوليه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نريد أن نؤيد اقتراح غرينادا بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن الإجراءات المتبعة للاحتفاظ بتلك المذكرات والقواعد التي تحكم الاطلاع عليها. وهذه مسألة هامة لأن قدراً كبيراً من النشاط الموضوعي للمجلس كما ذكرنا من قبل يدور في مشاورات غير رسمية، وتخصص المنظمة موارد مالية كبيرة لها. ومن

المفيد العثور على آلية مناسبة لإيجاد ذاكرة مؤسسية تحتفظ بجميع أنشطة مجلس الأمن.

ولن نتمكن من بلوغ هدفي تحقيق الشفافية والكفاءة ما دامت مؤسسة حق الاعتراض التي عفا عليها الدهر باقية. فاستعمال حق النقض أو التهديد باستعماله يحدث تعديلاً في عمل مجلس الأمن سواء كان ذلك صراحة أو ضمناً.

وفي رأينا أن الشفافية تتطلب أيضاً علاقة أفضل وزيادة التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وكما قال البعض، يجب ألا تُفهم مسائل السلام والأمن على أنها مبارزة بين الجمعية العامة والمجلس، بل على أنها حوار بناء مفتوح ومستمر بين جهازين رئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة. ويجب علينا في نطاق الجمعية العامة تشجيع هذه العلاقة وتعزيزها. وقد أدت التحسينات التي طرأت على أساليب عمل المجلس في السنين الأخيرة إلى إيجاد مناخ أكثر انفتاحاً وإيجابية، ولكن الطريق أمامنا ما زال طويلاً.

ولا يفوتني في الختام أن أنقل تهانئنا الحارة والصادقة إلى أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، وهم بلغاريا، والجمهورية العربية السورية، وغينيا، والكاميرون، والمكسيك. ونرجو لهم كل نجاح في الوفاء بمسؤولياتهم. ونعرب في الوقت ذاته للأعضاء الذين انتهت عضويتهم عن تقديرنا على الإسهام الهام الذي قدموه من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد بفانتسيلتر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتنان النمسا لرئيس مجلس الأمن السفير ريتشارد راين على عرضه البليغ لتقرير مجلس الأمن (A/56/2). كما يثني وفدي على العمل الممتاز الذي قامت به الأمانة العامة في تصنيف هذا المصدر المرجعي القيّم. وتمثل هذه المناسبة استمراراً جديراً بالترحيب للحوار الذي يجريه مجلس الأمن مع الجمعية العامة في الاضطلاع بواجباته عملاً بالمادة ٢٤ من الميثاق. وتعزز هذه الممارسة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بالنظر إلى مسؤولية الجمعية عن التصرف باسم مجموع الأعضاء.

ويشكل توافر تدفق للمعلومات بدرجة كافية تجاه غير الأعضاء في المجلس شرطاً مسبقاً ضرورياً لفهم وتقييم الكيفية التي يعالج بها المجلس المسائل السياسية، وينبغي لذلك تيسير هذا التدفق قدر الإمكان. وفي رأينا أن لرئاسة مجلس الأمن دوراً حاسماً تؤديه في إبقاء عموم الأعضاء على علم كامل بمداولات المجلس. وفي هذا الصدد، يشكل البيان الشهري بأعمال المجلس المتوقعة أداة مفيدة للوفود في عملها اليومي. كما أن جلسات الإحاطة التي تعقدها كل رئاسة من الرئاسات والمعلومات التي تتيحها عن طريق صفحات استقبالها الرئيسية على الشبكة قد تحسنت على مدى العام الماضي. يضاف إلى ذلك أن الزيادة في عدد الجلسات العلنية تؤكد استعداد المجلس لأخذ آراء الدول الأعضاء بعين الاعتبار واتخاذها أساساً لعملية صنعه لقراره.

ومن الأمور الإيجابية للغاية أن أُدرجت في التقرير تقييمات شهرية لعمل مجلس الأمن من جانب الرؤساء السابقين. ويمكن أن تزداد أهمية تلك التقييمات عن ذلك بالتوسع في تغطية عملية صنع القرار في المجلس وتحليلها بدلاً من التركيز الزائد على مجرد السرد الواقعي للأنشطة. وقد أثار بعض أعضاء المجلس، فضلاً عن عدد من غير الأعضاء، أيضاً مسألة السبب في أن التقرير يغطي فترة تبدأ وتنتهي في منتصف الشهر واقترحوا أن تتزامن بداية ونهاية فترة الإبلاغ مع فترة الرئاسة. ونقترح النظر جدياً في هذا الاقتراح لدى إعداد التقارير في المستقبل.

وقد أكدت تجربة عمليات حفظ السلام بوضوح أن المجلس لا يمكنه التصرف بشكل ناجح إلا إذا اشترك في حوار موضوعي مع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد،

يرحب وفدي بصفة خاصة بوصفه مساهماً تقليدياً في عمليات حفظ السلام بالجهود التي يبذلها المجلس لزيادة عدد الاجتماعات المعقودة مع البلدان المساهمة بقوات ومن ثم النهوض بالتعاون والتنسيق بين المجلس وهذه البلدان في مرحلة مبكرة من النظر في بعثات الأمم المتحدة والولايات المنوطة بها.

ولا شك أن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة تحتل مكانا مركزيا في النقاش الدائر حول الإصلاح. والمحافظة على الكفاءة، فضلا عن توخي أقصى درجة ممكنة من الشفافية والشرعية، هدفان على نفس الدرجة من الأهمية، وينبغي الاهتداء بهما في جهود إصلاح المجلس. إلا أن الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإصلاح مجلس الأمن لا يمكنه أن يخرج بمقترحات ملموسة ما لم يتم التغلب على المأزق السياسي الذي يعوقه، بأن تعيد عواصم العالم الكبرى النظر في مواقفها.

وأستطيع أن أؤكد لكم وللرئيس مجددا أن وفد بلادي سيواصل دعم كل جهد للإصلاح يستهدف زيادة الشفافية والكفاءة والشرعية، حتى يتمكن مجلس الأمن من الوفاء على أحسن وجه بالولاية التي كلفه بها الميثاق.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن، السفير ريتشارد راين، ممثل أيرلندا، على عرضه الوافي للتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن تقديري للأمانة العامة على إعدادها ذلك التقرير المتعمق والمثقِّف. ووفد بلادي من رأيه دائما أن التقدير السنوي لمجلس الأمن يمكن أن يكون أداة مهمة لضمان التعاون بين المجلس والجمعية العامة، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، وبخاصة المادتان ١٥ و ٢٤.

وقبل الخوض في تفاصيل التقرير، لا يسعني إلا أن أعلق على موضوع الإرهاب الذي أصبح القضية الأكثر إلحاحا، التي تواجه مجلس الأمن بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أكرر التأكيد على ضرورة أن تضطلع كل أجهزة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، بدور نشط في منع الإرهاب الدولي وقمعه. وفي هذا الصدد، أرحب باتخاذ مجلس الأمن على الفور القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، الذي يدين بشدة أعمال الإرهاب الشائنة التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر، والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يبرز إرادة مجلس الأمن القوية على مكافحة أي شكل من أشكال الإرهاب الدولي. كما أرحب بإنشاء لجنة مناهضة الإرهاب عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وأتمنى للجنة كل النجاح في تنفيذ ولايتها.

وكما أوضحت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية إلى حد مؤلم، فليس هناك من هو بمنأى عن ويل الإرهاب. فتلك الأعمال المقيتة لم تكن هجوما على الولايات المتحدة وحدها، بل على المجتمع الدولي ككل - بل الواقع على كرامة الإنسان ذاتها. وعليه، ينبغي أن يكون القضاء على الإرهاب بكل أشكاله، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابه مسؤولية وإرادة المجتمع الدولي قاطبة.

ويسرني أيضا أن ألاحظ أن الدول الأعضاء، أثناء المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة في وقتها المناسب بشأن الإرهاب في مطلع هذا الشهر، شجبت الإرهاب بعبارات لا لبس فيها. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلادي بالبيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة، وباتخاذ قرار الجمعية العامة ١/٥٦، الذي جددت فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التأكيد على التزامها بمكافحة الإرهاب وحشد مواردها لذلك الغرض. وأعتقد أن هذا التوافق في الآراء وهذه الوحدة يبشران خيرا بالنسبة للجهود الدولية التعاونية

المناهضة للإرهاب. وفي الوقت ذاته، يشدد وفد بلادي على أهمية أن نترجم التزاماتنا إلى أعمال ملموسة. وجمهورية كوريا، من جانبها، ستعمد فورا إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة سالفة الذكر بحذافيرها.

وكما يوضح التقرير السنوي، فإن مجلس الأمن أحرز تقدما ملحوظا في عدد من المجالات الأساسية. وأود أن أستعير بضع لحظات للتعليق على بعض المواضيع التي يوليها وفد بلادي أهمية خاصة. وبينما نستعرض العمل الذي أنجزه مجلس الأمن في غضون العام الماضي، أود أولا أن أؤكد من جديد تأييد وفد بلادي للتوصيات الواردة في التقرير بعيد الأثر الذي قدمه الأمين العام في حزيران/يونيه عن منع نشوب الصراعات المسلحة. وكما أشرت في اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام على التوالي، فإننا نأمل في أن نرى تفاعلا محسنا فيما بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، وبصفة خاصة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، عند تطوير استراتيجيات طويلة الأجل لمنع نشوب الصراع وبناء السلام. ويرحب وفد بلادي بقرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (٢٠٠١)، المتخذ في ٣٠ آب/أغسطس، الذي يعرب عن الحاجة إلى أن يضطلع مجلس الأمن بدور مركزي في منع نشوب الصراع، بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإقليمية والأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني. ويحدوني صادق الأمل في أن تتأصل جذور ''ثقافة الوقاية'' التي يتوخاها الأمين العام في السنوات المقبلة.

أما نقطتي الثانية فتتعلق ببعثات مجلس الأمن. وكما يُلاحظ في التقرير السنوي، فقد شهد هذا العام زيادة في عدد بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراعات المحتملة. ووفد بلادي يوافق على الفكرة التي أفصح عنها الأمين العام في تقريره عن منع نشوب الصراعات المسلحة، وهي أن بعثات مجلس الأمن لتقصي الحقائق يمكن أن تكون أداة مفيدة في منع نشوب الصراعات. ونأمل أن تدل الزيادة في عدد البعثات هذا العام على وجود اتجاه نحو استخدام أكثر نشاطا لهذه البعثات من قبل مجلس الأمن.

ثالثا، يأمل وفد بلادي أن يتسنى إصلاح مجلس الأمن بطريقة تجعله أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية، حتى يكون أكثر قدرة على مواجهة تحديات الألفية الجديدة. ولهذا الغرض ما برحت جمهورية كوريا تشارك بنشاط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. ومع أننا نأسف لعدم وجود تقدم ملموس في الفريق العامل، فمن دواعي سرورنا أن مجلس الأمن اتخذ عددا من الخطوات لتحسين أساليب عمله، بما في ذلك عقد جلسات علنية على نحو أكثر تواترا، وتحسين الإحاطات الإعلامية للدول غير الأعضاء.

ونرحب على وجه الخصوص باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي يؤكد أهمية إجراء مشاورات وثيقة مع البلدان المساهمة بقوات في الأمور المتعلقة بحفظ السلام، وهي عملية من شأنها أن تعزز الشفافية. وجمهورية كوريا، بصفتها بلدا مساهما بقوات ونصيرا قويا لإصلاح مجلس الأمن، تؤيد تأييدا تاما تعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وخاصة في ضوء فورة النشاط الأخيرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويحدونا الأمل في أن يتسنى وضع نظام أفضل للمشاورات، حتى يمكن أن تنعكس آراء البلدان المساهمة في العمليات على النحو الواجب في عملية صنع القرار في مجلس الأمن.

وبينما نسلم بالنجاح الذي حققه المجلس في عمليات حفظ السلام في العام المنصرم كما تجلى بوضوح في قضية تيمور الشرقية، فإن وفد بلادي يؤكد أيضا من جديد الحاجة إلى مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي بشأن هذه القضية.

وأخيرا أود أن أتشاطر معكم ملاحظتين عامتين. أولا، إنني إذ أعرب عن خالص امتناني للأمانة العامة لقيامها بتجميع هذا التقرير الضخم والشامل، أتشاطر أيضا الرأي الذي أعربت عنه دول أعضاء كثيرة ومفاده أن التقرير الحالي كان بالإمكان جعله أكثر إنارة وتوضيحا لو أنه اتخذ نهجا أكثر تحليلا وتيسيرا لمن يستعمله. وفي هذا الصدد أرحب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل لدراسة السبل والوسائل التي تكفل جعل هذا التقرير السنوي أوثق صلة بعمل الجمعية العامة.

ثانيا، بينما تتيح المناقشات المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن محفلا مفيدا تتشاطر فيه الوفود آراءها حول المواضيع المعروضة في سياق عام إلا أن هذه المناقشات كثيرا ما أدهشني طابعها الشكلي العام إلى حد ما وبينما نقدر الجهود التي يبذلها بعض أعضاء المجلس لإتاحة فرصة للدول غير الأعضاء في المجلس كيما تشارك في تبادل صريح للآراء حول مسائل الأمن، فإنني آمل أن يكون بالإمكان تطوير هذه الجلسات وجعلها مناقشات حقيقية في المستقبل.

واسمحوا لي بأن اختتم كلمتي بالإعراب عن أمل وفد بلادي بأن يضطلع أعضاء مجلس الأمن الذي انتخبوا مؤخرا – وهم بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك – بدور فعال وناجح في مسائل الأمن الدولي في المستقبل. وجمهورية كوريا ستظل من جانبها ملتزمة بتعزيز قدرات مجلس الأمن على الوفاء بولايته في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): تتجلى المطالب المتزايدة على مجلس الأمن للرد على الصراعات والتهديدات وحالات الإخلال بالسلام، وضخامة المهام التي يطلب إليه أن يضطلع بها في تقرير المجلس A/56/2 الذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتشكل أنشطة المجلس – التي من بينها عقد ١٧٣ جلسة رسمية و ١٨٥ جلسة مشاورات غير رسمية، وإصدار ٥٧ قرارا، والنظر في ٧٢ تقريرا للأمين العام – مادة هذا التقرير السنوي، الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن تقديم هذا التقرير الضخم، الذي يتوقع منه – وفقا للميثاق – أن يتضمن عرضا موضوعيا وتحليليا وماديا لعمل المجلس، يمثل في حد ذاته دليلا على خضوع هذا الجهاز الهام للمساءلة أمام مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتبين الأرقام الواردة في التقرير أنه ولئن كان عدد الجلسات السرية قد انخفض، لا يزال عددها أكثر من الجلسات الرسمية العلنية. وعلى الرغم من أن هناك أسبابا وجيهة تبرر عقد الجلسات السرية، فإن هذه الجلسات بحكم تعريفها تفتقر إلى الشفافية وتنطوي على استبعاد بقية أعضاء الأمم المتحدة. ولا يمكن لأي إحاطة إعلامية مهما بلغت درجة استفاضتها – من الإحاطات الإعلامية التي تقدم بعد انتهاء الجلسات السرية – أن تتيح نفس القدر من المعلومات الذي يتاح من مشاهدة جلسات المجلس العلنية والاستماع إلى مداولاته.

إلا أنه مما لا شك فيه، أن أساليب عمل مجلس الأمن قد تحسنت، وإن كانت لا تزال هناك إمكانية لزيادة تحسينها. ونرحب مرة أخرى بالممارسة المتمثلة في إدراج بيانات شهرية لرؤساء المجلس المنتهية ولاياتهم في التقرير؛ واستمرار الإحاطات الإعلامية التي تقدمها رئاسة المجلس إلى الوفود والصحافة؛ والزيادة في المشاورات التي تجرى مع الدول المساهمة بقوات؛ والاتجاه العام إلى الانفتاح من جانب المجلس. والواقع أن للشفافية وأساليب العمل الجيدة آثار إيجابية، لا سيما في حالة عمليات حفظ السلام.

أما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي، فيبين التقرير أن الصراعات والأزمات الموجودة في العالم لم تتضاءل، بل تزايدت وأصبحت أكثر تعقيدا وتشابكا في حالة الإرهاب. ويشكل الإرهاب الانفصالي ذو النزعة العسكرية أحد أخطر التهديدات التي تواجه البشرية. كما أنه يشكل خطرا ماثلا وواضحا على وحدة الدول وسلامتها الإقليمية، وكذلك على الحياة والاستقرار والرخاء، بل وعلى السلام والأمن في تلك الدول. ونرى أن مجلس الأمن والجمعية العامة قد تصرفا بحكمة وتصميم باتخاذهما قرارات للقضاء على الإرهاب.

ومما يؤسف له، إن هذه الأزمات الجديدة انضمت إلى عدد من المشاكل القديمة المعلقة دون حسم منذ وقت طويل بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة وعدم تنفيذ القرارات والمقررات الإلزامية ذات الصلة. وتؤدي الانتقائية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن إلى زعزعة الثقة لدى عموم أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما الدول الصغيرة. والتزام جميع الدول دون استثناء بقرارات المجلس هو جزء لا يتجزأ من الميثاق، الذي نلتزم نحن جميعا بالامتثال لأحكامه.

إننا جميعا نتوقع بأمل كبير أن يتمكن المجلس من مواجهة التحديات الجديدة للقرن الجديد. ولتحقق هذه الغاية، يتعين – أولا – أن يكون المجلس ممثلا تمثيلا حقيقيا يعبر عن واقع عالمنا المتغير. وتؤدي زيادة عضوية المجلس على أساس توزيع جغرافي منصف لمقاعد المجلس بفئتيه الدائمة وغير الدائمة على حد سواء إلى إعطاء المجلس المزيد من الشرعية وإلى تعزيز فعاليته. كما أن هذه الزيادة ستجعل قرارات المجلس أكثر مصداقية لدى جميع الدول التي عُهد إلى المجلس أن يتصرف بالنيابة عنها.

ثانيا، لا بد من توفير الأموال والأفراد بالقدر الذي يكفي لوجود مجلس أمن قوي، وهذا شرط ضروري حتى لا تخيب أبدا آمال الذين وضعوا ثقتهم في المجلس. كما قال الأمين العام. ثالثا، علينا أن نتذكر أنه ما من إصلاح يمكن أن يكون فعالا ومفيدا أكثر من تصميم مجلس الأمن نفسه على تنفيذ قراراته ومقرراته. وأخيرا، نرى أن المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة يجب أن تنفذ تنفيذا كاملا في هذه الأوقات الخطرة والمعقدة، وذلك بتوفير قوات مسلحة توضع تحت طلب المجلس من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حسين (إثيوبيا).

ومهما شددنا على ضرورة حسن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك. ويشكل التزام الأمانة العامة الدقيق بقرارات هذين الجهازين الرئيسيين أساسا لزيادة مصداقية منظمتنا.

وإننا نوافق على الاقتراح الذي قدمته الهند مؤخرا ليتضمن التقرير تقييما من مجلس الأمن للفائدة والمساعدة التي توفرها إجراءاته. ونؤيد أيضا زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ما دام هذا التعاون قائما على أساس ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز الأهداف التي تتوافق مع أحكامه.

وأخيرا أود أن أهنئ بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك على انتخابها لعضوية مجلس الأمن، وفي ذات الوقت أود أن أشكر هذا الجهاز الهام المتمثل في الأمم المتحدة على جهوده الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن، السفير ريتشارد راين ممثل أيرلندا، على عرضه التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة. وكما فعل الآخرون، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بأحر تهانئ وفدي لسعادة السيد كوفي عنان، أميننا العام، ولعضوية هذه

الجمعية بأسرها، على جائزة نوبل التي منحت له وللأمم المتحدة. ويؤمن الوفد المنغولي إيمانا راسخا بأن هذا قد تم اعترافا بالجهود التي بذلتها منظمتنا، والدور والمسؤولية المتزايدين اللذين ظلت تضطلع بهما، لصون السلم والأمن الدوليين ولتحقيق أهداف الميثاق النبيلة الأخرى. وهو أيضا اعتراف ودعم لجهود الأمين العام الشخصية وجهود موظفيه المتفانين الرامية إلى تعزيز دور المنظمة، وإعادة تشكيل أنشطتها، استجابة للاحتياجات الأساسية والبازغة في عصر العولمة هذا.

إن المادة الخامسة عشرة من الميثاق تقضي بأن تنظر الجمعية العامة سنويا في أعمال ومجلس الأمن وتقيمها، وهو يملك بموجب الميثاق سلطات واسعة لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وللتصرف بالنيابة عن العضوية برمتها. ويولي وفدي أهمية كبيرة لهذه الاختبارات. فهي تعزز الروابط الدستورية والحيوية بين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة. وهي أيضا تزيد من الشفافية والمساءلة في أعمال المجلس. وعلى الرغم من أن التقرير يمثل بصفة أساسية إعادة استنساخ للوثائق، فإنه مع ذلك يظهر بوضوح نطاق وكثافة الأنشطة التي قام بها المجلس خلال السنة الماضية. ويرحب وفدي بالقرارات الهامة التي اتخذها المجلس خلال السنة الماضية لتعزيز السلم والأمن، ومنع تصعيد المواجهات في المستقبل وتدعيم بناء السلام في مختلف بقاع العالم. وفي هذا الصدد، يوافق وفدي تماما على الرأي القائل بأن التقرير لم يوضح لماذا لم يكن المجلس مشغولا تماما بالصراع في الشرق الأوسط، وهو منطقة تتطلب اهتماما متزايدا، وتخفيف حدة التوترات وإيجاد حل بناء.

ويرى وفدي أنه يجب زيادة وتحسين دور الأمم المتحدة في حفظ السلام. ونرى أن التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي ينبغي أن تنفذ بصورة نشطة.

ويرحب وفدي أيضا بالجهود الجارية الرامية إلى زيادة تعزيز فعالية المجلس وضمان زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في أعمال المجلس من خلال تنظيم مناقشات مواضيعية مفتوحة ومناقشات بشأن المسائل الملحة. وتنظيم هذه المناقشات مفيد وينبغي أن يستمر. ومن الناحية الأخرى، ينبغي أن تكون المواضيع متصلة مباشرة بالمسؤولية الأساسية للمجلس.

وعلى الرغم من أن التقرير الحالي يغطي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، يعتقد وفدي أن مما له صلة بالموضوع أن يعرب عن آرائه وموقفه بشأن أنشطة المجلس في الاستجابة للأعمال الوحشية التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية. وإن حكومة وشعب منغوليا يؤيدان تماما الالتزام الراسخ للمجتمع الدولي بالكفاح المشترك ضد الإرهاب ويؤيدان بقوة قراري مجلس الأمن المتخذين بتوافق الآراء ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) فضلا عن قرار الجمعية ١/٥٦ لمكافحة الإرهاب الدولي والقضاء عليه. ويرى وفدي أن لجنة مجلس الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب، التي أنشئت خصيصا لمراقبة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، سيتضح أنها آلية جماعية فعالة لمكافحة الإرهاب الدولي. ويأمل وفدي في أن تضع اللجنة عما قريب برنامج عملها. ويأمل وفدي في أن تقدم كل الدول الأعضاء إلى اللجنة تقاريرها عن التدابير والإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار المذكور أعلاه في غضون ٩٠ يوما، كما حدد ذلك في القرار.

وإن إصلاح المجلس في مقدمة جدول أعمال استراتيجية المنظمة للإصلاح. ويود وفدي أن يؤكد مرة أخرى الحاجة إلى الإسراع بإصلاح المجلس. ومن دواعي الأسف أنه لم يحرز تقدم كثير خلال السنة الماضية. ولا تزال منغوليا تعتقد أنه ينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن

الدائمين وغير الدائمين على السواء، وأن ممثلي البلدان النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى الدول الصناعية، ينبغي أن يمثلوا بين الأعضاء الدائمين في المجلس. وتؤيد منغوليا حدوث زيادة معقولة في المقاعد غير الدائمة، تعبر عن الطابع التمثيلي للمجلس وتمكن عددا متزايدا من الدول الأعضاء من الإسهام في أعماله.

ويود وفدي أن يكرر الإعلان عن موقفه المتمثل في أن جزءا هاما من إصلاح المجلس ينبغي أن يعالج استخدام حق النقض، وحيث يرى أنه ينبغي التقليص منه إلى حد كبير. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يقترح أنه ربما ينبغي أن يكون في استطاعة الجمعية العامة، عند الضرورة، أن تعالج بصورة مفتوحة سبب استخدم حق النقض في حالات معينة، وأن تطلب توضيحات وأن تنقل، في المقابل، آراء العضوية العامة بشأن المسألة إلى المجلس.

وفيما يتعلق بصيغة التقرير، لقد ظللنا نسمع خلال السنوات الثلاث الماضية في هذه القاعة ملاحظات انتقادية تصف التقرير بأنه يمثل بصفة أساسية استنساخا للقرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس. وعلاوة على ذلك، فإن وفدي لا يقدم ملاحظات انتقادية فحسب، بل – بناءة – وهي أيضا اقتراحات عملية ومفيدة ومقترحات لجعل التقارير أكثر طابعا تحليليا وشاملا. ومع ذلك، كما هو واضح من التقرير الحالي ومداولاتنا الجارية اليوم، لم يستطع المجلس، للأسف، من الاستجابة على نحو إيجابي.

والمبادئ التوجيهية لإعداد تقارير مجلس الأمن المقدمة إلى الجمعية العامة وصيغتها، التي جرى تحديثها آخر مرة في عام ١٩٩٧، تشير إلى جعل التقارير أكثر تحليلا في طابعها. وقُدمت مقترحات كذلك من أجل تلخيص التقارير وجعلها أكثر مضمونية ومعلومات. غير أن تلك التوصيات لم تنعكس بشكل كاف في التقارير الثلاثة الأخيرة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تماما روح التعليقات الصريحة التي أدلى بها صباح هذا اليوم السفير محبوباني، ممثل سنغافورة، بشأن تحسين مضمون تقارير المجلس. ونعتقد أن المبادئ التوجيهية تحتاج إلى تحديث، على أن تؤخذ في الاعتبار المقترحات الإيجابية والعملية التي قدمتها الدول الأعضاء منذ عام ١٩٨٨، التي قدمت أثناء النظر في هذا البند في هذه الجلسة العامة.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة، ونحن ننظر في تقرير مجلس الأمن، لأتقدم بتهنئة خالصة إلى كل من بلغاريا وسوريا وغينيا والكاميرون والمكسيك، لانتخابها لعضوية المجلس في الأسبوع الماضي، وأن أعرب عن أمل وفد بلادي بأن تسهم هذه الدول إسهاما قيما في عمل المجلس في المستقبل، آخذين بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات المقدمة خلال المناقشة الحالية.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود أن أتوجه الشكر إلى السفير ريتشارد رايان، المندوب الدائم لأيرلندا، وعلى العرض الذي قدمه لنا في بداية نظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن.

إن هذا التقرير يأتي إعمالا للمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق المنظمة، وتأكيدا على المبدأ الذي يتمسك به دائما وفد مصر في العلاقة بين جهازي مجلس الأمن والجمعية العامة والمتمثل في تمكين الجمعية من الاضطلاع بمسؤوليتها الأصلية بموجب الميثاق في الحفاظ على الأمن والسلم في العالم. ومن ثم مباشرة عملا على النحو الملائم في متابعة عمل المجلس ومناقشة التدابير التي يتخذها واعتماد التوصيات المناسبة بشأنها.

أود أن أطرح وجهة نظر وفد مصر فيما يتعلق بأسلوب عمل مجلس الأمن في المرحلة الحالية، وما نلاحظه من استمرار وجود عدد من نقاط الضعف الواضحة في هذا

الأسلوب والتي لم يتم تناولها أو تحسينها خلال الفترة المشمولة في التقرير، والتي نرى أن لها تداعيات على الأمن الدولي، وإن كنا يجب أن نعترف أيضا بأن أعضاء المجلس قد حاولوا الاستجابة للكثير مما سبق طرحه من نقاط من قبل كامل العضوية في الماضي.

من هنا نود قول الآتي: أولا، نلاحظ أن المجلس قد زاد هذا العام من عدد الجلسات العامة والمفتوحة في أداء مهامه. ولكننا نلاحظ، في نفس الوقت أيضا، أن هناك إصرارا من جانب المجلس على تنويع شكل الجلسات والتفنن في وضع المعايير المصطنعة إما لحضورها أو للمشاركة فيها. ونحن نرى أن ذلك الأسلوب يجعل من المجلس جهازا انتقائيا بل ومنغلقا تتسيده عدة أصوات تسعى لفرض سيطرتها وإرادتها على الآخرين داخل المجلس وخارجه من أعضاء المنظمة الذين يتأثرون شديد التأثر بقرارات المجلس رغم عدم مشاركتهم بأي وسيلة في التوصل إلى هذه القرارات.

ثانيا، وفق هذا الأسلوب الذي يتسم في أغلب الأحوال بعدم الشفافية والإنغلاق، تناول المجلس مسألتين في منتهى الأهمية وتؤثران تأثيرا مباشرا على لأمن الدولي وهما الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومكافحة الإرهاب الدولي.

ففيما يتعلق بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فشل مجلس الأمن لعدة مرات متتالية، في اتخاذ قرار بشأن إرسال مراقبين دوليين لمراقبة الوضع بين قوة الاحتلال والشعب الخاضع للاحتلال. ونقصد به الشعب الفلسطيني ورغم ما شهده المجلس من مشاورات عديد ومطولة، وما حاولت الأطراف العربية شرحه لأعضاء المجلس من أهمية نشر المراقبين حتى يمكن للطرفين المعنيين السيطرة على الأوضاع، فشل المجلس لأسباب عديدة في التوصل إلى قرار بنشر المراقبين، الأمر الذي أدى، من وجهة نظرنا، وفي غياب أي وساطة دولية حقيقية أخرى في ذلك الحين، إلى استمرار تدهور الوضع وارتفاع عدد الضحايا وبصفة خاصة من الجانب الفلسطيني. وقد سمعنا خلال مداولات المجلس الموقر عدة طروحات حول هذه المسألة الهامة، وبدا أن بعض أعضائه غير مقتنعين بأن للمجلس دورا من الأساس في أزمة الشرق الأوسط، وبدا أيضا أن هؤلاء الأعضاء يريدون قلب الحقائق والمنطق القانوني رأسا على عقب بالدفع بأن المجلس يجب أن يحصل على إذن من قوة الاحتلال بنشر مراقبين تابعين له. ولما كنا جميعا نعلم ما هو الاحتلال العسكري، وما يرتكبه من أفعال وحشية وقمعية، فقد بدت لنا هذه الحجة بمثابة تقاعس واضح من جانب المجلس في حماية الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال، وتطبيق سافر لسياسة الكيل بمكيالين التي لم نتوقف يوما عن انتقاد أخذ المجلس بها.

ثالثا، فيما يتعلق بالمسالة الثانية، فهي تلك الخاصة بمكافحة الإرهاب. واسمحوا لي هنا يا سيادة الرئيس، أن أقول أن موقف مصر إزاء هذا الموضوع قد تم طرحه بالتفصيل خلال مناقشة البند ١٦٦ من بنود الجمعية العامة. كما أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اعتمده مجلس الأمن في الموضوع هو قرار تنظر إليه مصر بإيجابية ونتطلع إلى أن نتمكن من خلاله من التعاون مع الدول الأخرى في سبيل مكافحة أكثر فعالية للإرهاب.

ولكن لا يخفى على الجميع في الحقيقة أن قرار مجلس الأمن الذي يضع جميع لدول الأعضاء في المنظمة تحت الفصل السابع من الميثاق، وهي في حد ذاته سابقة في تاريخ عمل المجلس، قد تم اعتماده في غضون أيام معدودة، وسمعنا من غالبية أعضاء المجلس وربما كل العضوية بالجمعية أنه لم يكن هناك ثمة وقت للدراسة المتأنية لما ورد في القرار، ولم تتح للدول الأعضاء في المنظمة – والتي سوف يطبق عليها القرار – فرصة لإبداء وجهة نظرها فيما ورد فيه.

من هنا، فإن مسألة قيام مجلس الأمن بوضع إطار دولي مفروض على الدول الأعضاء بموجب الميثاق، بهدف إصدار تشريعات وتنظيم التعاون والتنسيق بين أفراد الأسرة الدولية في موضوع ما محل نظر الجمعية العامة، وسبق أن ناقشت فيه مشروع اتفاقية لطرحها على الأعضاء، كل ذلك يشكل سابقة خطيرة لا نعتقد أن من مصلحة الأمم المتحدة، ونظامنا الجماعي، الذي وضعه مؤسسو هذه المنظمة في عام ١٩٤٥، الأخذ به في المستقبل.

إن الحديث عن تطوير أسلوب عمل المجلس وزيادة الشفافية في أعماله ليس سوى أحد العناصر الهامة في سبيل التوصل إلى إصلاح متكامل لعمل لمجلس الأمن وكذلك لتشكيله في القرن الحادي والعشرين. وسوف يستمر وفد مصر في المشاركة الفعالة في المناقشات حول هذا الموضوع من خلال الفريق العامل المعني به والذي نتطلع إلى أن يستأنف عمله قريبا.

إن مجلس الأمن جهاز رئيسي له دور هام وخطير. وتنظر إليه العضوية العامة بجدية طالما اضطلع بمسؤولياته بجدية. وتتطلع العضوية العامة إليه عندما يواجه العالم أزمة تستعصي على القوى الإقليمية حيث تتوقع منه أن يتدخل بحزم وتعقل لترع فتيل الأزمات أو للحد من عواقب الأزمات والسيطرة عليها وتسويتها. فإذا لم يأخذ المجلس مسؤولياته بالجدية المطلوبة، وإذا تراجع عن الاضطلاع بمسؤولياته إزاء أزمة خطيرة، فإن من حق بل وواجب الدول الأعضاء في المنظمة أن ترفع صوتها وتبدي ملاحظاتها لعل أعضاء المجلس يدركون القصور في الممارسة ويسعون إلى تحسينها ليغدو مجلس الأمن جهازا عادلا ومتوازنا تسوده الشفافية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضا أضم صوتي إلى الذين توجهوا بالشكر للسفير راين لقيامه بعرض التقرير وأود كذلك أن أتوجه بالشكر إلى موظفي أمانة مجلس الأمن لما قاموا به من عمل ممتاز.

ويرى وفد بلدي أن التقرير السنوي لا يزال يمثل مساهمة هامة وجوهرية في شفافية عمل المجلس تجاه كافة أعضاء الأمم المتحدة. ولقد كانت النرويج، داخل المجلس وخارجه، وستظل تشترك اشتراكا فعالا في الجهود الرامية إلى تحسين انفتاح المجلس وفعاليته.

ولذلك، فإن النرويج ستظل ملتزمة بتشجيع تقديم تقارير سنوية من المجلس إلى الجمعية وبالعمل على جعل هذه التقارير أزخر من حيث المعلومات وأكثر فائدة للأعضاء بوجه عام. ولقد كنا نستمع بإمعان إلى جميع التعليقات والمقترحات المثيرة للاهتمام التي قدمت في المناقشة اليوم، وسوف ننظر فيها بعناية في مناقشاتنا المقبلة.

ولقد تحسنت الشفافية بالفعل خلال السنوات الأخيرة، من حيث زيادة عدد الإحاطات الإعلامية والجلسات العلنية بمشاركة غير الأعضاء في المجلس. إلا أننا نعترف بأن هناك حاجة إلى عمل المزيد، ولا سيما فيما يتعلق باشتراك البلدان المساهمة بقوات في عملية اتخاذ القرارات في المجلس.

وسوف تواصل النرويج العمل بطريقة بناءة في المجلس وفي فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام لمتابعة القرار ١٣٥٣(٢٠٠١) والتوصل إلى المزيد من الاتفاقات المرضية من أجل مشاركة البلدان المساهمة بقوات. وفي الوقت نفسه، فإن الجميع – أعضاء المجلس و البلدان المساهمة بقوات على حد سواء – يتحملون مسؤولية الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من إمكانية الممارسة المتبعة الهامة المتمثلة في عقد اجتماعات منتظمة بين المجلس و البلدان المساهمة بقوات. ويرى وفدي أن بالإمكان عمل المزيد لجعل الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات أكثر واقعية وفعالية.

ويبين التقرير السنوي بوضوح نطاق وكثافة الأنشطة التي يضطلع بها مجلس الأمن. وترحب النرويج بلجوء المجتمع الدولي بصورة متزايدة إلى الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حلول متعددة الأطراف للصراعات وغيرها من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، كالإرهاب. وتشهد جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ على الدور العالمي الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأمينها العام ، كوفي عنان.

ولا تزال حكومتي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الأمم المتحدة ما زالت لازمة ولا غنى عنها عندما يتعلق الأمر ببناء أساس مشترك للعمل الجماعي اللازم لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن في القرن الحادي والعشرين، وليس أقلها في أفريقيا، حيث لا تزال هناك مجموعة من التحديات المعقدة التي تقتضي الاهتمام الكامل، لا من المجلس فحسب، وإنما من منظومة الأمم المتحدة بأسرها كذلك. ويقتضي النجاح في إدارة الأزمات المعقدة في أفريقيا وفي غيرها اتباع نهج متعدد الوجوه لبناء السلام والتنمية المستدامين. وتعتبر قضايا السلم والأمن مترابطة مع القضايا التي تقع مسؤولياتها على الجمعية العامة، و المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد أصبحت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كذلك شركاء هامين في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز السلام والتنمية.

وستواصل النرويج العمل على تعزيز التعاون بين المجلس ومختلف هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بمجالات مثل التخفيف من حدة الفقر، والمعونة الإنسانية، والمساعدة الإنمائية، وحقوق الإنسان، والبيئة. ويتفق ذلك مع التركيز الذي نوليه للنهج الشامل الذي نتبعه في بناء السلام وفي معالجة التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي. ونعتقد بأن زيادة الاهتمام بالأسباب الرئيسية للصراع تعتبر بمثابة إدارة جيدة للأزمات في الأجل الطويل.

ومما له أهمية حيوية بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة أن صلاحيات مجلس الأمن ومشروعيته لا تزال قوية غير منقوصة في بذل الجهود الرامية إلى القيام بدوره الأساسي في ميدان السلم والأمن الدوليين. ويعتبر جعل المجلس يتسم بصبغة تمثيلية أكبر، وكفالة فعاليته في الوقت نفسه، أمرا حاسما في هذا الصدد.

وترحب النرويج بالأعضاء المنتخبين الجدد لمجلس الأمن وهم – بلغاريا وغينيا والكاميرون والمكسيك والجمهورية العربية السورية وتتطلع إلى العمل معهم في المجلس في عام ٢٠٠٢. ونتطلع أيضا إلى متابعة تطوير الحوار والتعاون مع الأعضاء الآخرين في الجمعية العامة. وأستطيع أن أطمئن الجمعية إلى التزام النرويج بدعم منظومة الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها من أجل السلام والتعاون على الصعيد العالمي لا يزال راسخا كما كان منذ القدم.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن الشكر لرئيس مجلس الأمن السفير ريتشارد ريان من أيرلندا، لقيامه بعرض تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة عن السنة الممتدة إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وإننا نعترف ونحن نناقش تقرير مجلس الأمن، بالتحديات التي نواجهها في الأشهر والسنين القادمة في سعينا إلى تحقيق السلام والأمن لجميع شعوب العالم. وفي هذا الصدد، يغتنم وفدي هذه المناسبة ليعرب عن تهانيه الخالصة للأمين العام، السيد كوفي عنان، وللمنظمة التي يرأسها لنيله جائزة نوبل للسلام لما قدماه من مساهمة في بناء عالم منظم تنظيما أفضل وأكثر سلاما.

نمر الآن في تاريخ الأمم المتحدة في منعطف يعتبر فيه دور مجلس الأمن بوصفه جهازا مركزيا من أجهزة الأمم المتحدة محددا بوضوح. ولذلك، علينا أن نكفل تسيير عمل المجلس بأكثر الطرق شفافية ومشاركة الدول الأعضاء في عملية المداولات بأكثر الطرق عملية.

ولقد عملت جامايكا خلال الأشهر الـ ٢١ كعضو منتخب في المجلس، مع الأعضاء الآخرين لزيادة شفافية عمل المجلس وزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في مداولات المجلس. ولقد قطع المجلس شوطا طويلا في هذين المجالين، وهناك ثقافة جديدة في طريقها إلى النشوء.

ونود أن نعرب عن سرورنا بوجه خاص لأن الدول الأعضاء قد استفادت استفادة كاملة من الفرص الموسعة التي أتيحت للمشاركة في العدد المتزايد من المناقشات المفتوحة بشأن نطاق واسع من المسائل. كما تم تحسين الاتصال بالدول الأعضاء إلى حد كبير، ولا سيما مع الدول التي تتأثر بالإجراءات التي يتخذها المجلس. وفي هذا الصدد، فقد وسع المجلس من إسهام الأعضاء والأطراف الأخرى المهتمة، بالاتصال بهم في مختلف المنتديات وبإتاحة الفرص لهم للمشاركة.

ونُقر بضرورة أن يعتمد المجلس على هذه التحسينات في تعزيز قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته تجاه الدول الأعضاء والأمم المتحدة كلها في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وخلال الفترة المشمولة في هذا التقرير تبنى المجلس شعارا يفيد أنه يجب للتعامل بفعالية مع حالات الصراع أن تؤخذ في الاعتبار الكامل الديناميات الإقليمية لهذه الصراعات. ويجب لهذا السبب أن تتخذ الحلول المستنبطة لعمل المجلس منظورا إقليميا وأن تصبح شواغل الدول كل في منطقتها عناصر في عملية اتخاذ القرارات. وقد تجلى التحول في هذا النموذج في أوضح صوره لدى معالجة المجلس للصراعات في منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة نهر مانو في أفريقيا. وقد استكمل نهج المجلس على نحو قدير بتركيز الأمين العام نفسه على الأبعاد الإقليمية في هذه الصراعات.

وإيمانا من الأمين العام بدور مجلس الأمن في درء الصراعات، فقد تعهد بتقديم تقارير دورية إقليمية ودون إقليمية إلى مجلس الأمن عن المنازعات التي يحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين. وجامايكا تؤيد المبادرة تأييدا كاملا وتحث مجلس الأمن والأمين العام وسائر أجهزة الأمم المتحدة على رسم استراتيجيات وقاية إقليمية وأن يتعاونوا في هذا الصدد مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ولقد شغل مجلس الأمن على مدى العام الماضي بعدد من القضايا لا سيما في أفريقيا ومنطقة البلقان وآسيا الوسطى. وحين نتأمل عمل مجلس الأمن خلال هذه الفترة لا يسعنا إلا الاعتراف بما أحرز من نجاح في تقريب السلام من أن يصبح واقعا في عدد من المناطق. كذلك ندرك أنه حتى وإن أحرز تقدم في بعض المجالات، لا تزال هناك مشاكل في مناطق أخرى تبدو مستعصية. فعلى المجلس أن يواصل العمل مع الأطراف المعنية سعيا إلى حلول في عدد من تلك المناطق وعلينا أن نستنبط وسائل جديدة لتقريب السلام من تلك المناطق.

ولقد قدم المجلس في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعمه الكامل لميسِّر الحوار بين الكونغوليين واستغل الموارد المتاحة له في التعجيل بدعم عملية السلام. ويشمل هذا بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى التي أتاحت لأعضاء المجلس منظورا عريضا للقضايا وتفهما أوضح بالصعوبات التي لم يتم التغلب عليها بعد. كما زودت البلدان في المنطقة فضلا عن الأطراف المتضررة بالإحساس بالتزام المجلس بعملية السلام وأتاحت للمجلس في الوقت

نفسه فرصة للتعامل مباشرة مع الأطراف لتأكيد عزم المجلس على تحريك عملية السلام قدما، وللاستماع مباشرة إلى شواغل الأطراف المتضررة والتماس التزامها بعملية السلام. وأود في هذا السياق أن أشدد على أن جامايكا ستواصل دعم بعثات مجلس الأمن عند الاقتضاء وكلما كان ذلك مستصوبا للمضي قدما في قضية السلام.

وفي سيراليون واصل المجلس دعمه القوي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وأبدى تقديره لإسهام البلدان المساهمة بالقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأبرزت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وقد قامت أيضا بزيارات لبلدان أخرى في منطقة غرب أفريقيا، الأبعاد الإقليمية للصراع وأسهمت بقدر كبير في دفع عملية السلام. بيد أنه يتعين على المجلس والمجتمع الدولي إيجاد صيغة ملائمة لتمويل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ولسوف تواجهنا المشكلة نفسها في القريب العاجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحن نحث الأمين العام على أن يقدم التوصيات التي يراها أكثر جدوى لأن ينظر المجلس فيها. وسوف نواصل العمل في مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل لإيجاد حل مناسب لهذه المشكلة، ونحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في مناقشة هذه القضية.

كذلك حظي فض الصراعات في أنغولا وبوروندي والصراعات بين إثيوبيا وإريتريا باهتمام مركز من مجلس الأمن. وأصبح من المحتم إزاء الصعوبات المتبقية في فض هذه الصراعات أن يولي مجلس الأمن والدول الأعضاء تشديدا متزايدا على حث الدول التي يمكن أن تؤثر في نتائج تلك الصراعات على المساعدة في عملية السلام بدلا من عرقلتها.

وبينما قضينا وقتا طويلا في البحث عن حلول لصراعات معينة في أفريقيا فإننا لم نولِ الاهتمام الكافي بغيرها ولا سيما في مرحلة بناء السلام. وهذا واضح بصورة خاصة في حالتي بناء السلام الهزيلة بعد انتهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي الصومال. فعلينا أن نجد وسائل جديدة لإشراك ودعم شركائنا في هذا المجال. وعلينا أن نواصل إشراك أجهزة الأمم المتحدة الأخرى وصناديقها ووكالاتها في عملية بناء السلام ودرء الصراعات.

ويظل المجلس على مشاركته الكاملة في تحريك عمليات السلام قدما في كوسوفو وفي تيمور الشرقية مع اقتراب انضمام هذه الأخيرة لتصبح العضو التسعين بعد المائة في الأمم المتحدة. وقد أسفرت بعثتا المجلس إلى كوسوفو وزيارته إلى بلغراد عن زيادة التعاون في القضايا التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفي رفع الحظر على الأسلحة المفروض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ودفعت بعثتا المجلس إلى تيمور الشرقية وإندونيسيا بشكل كبير آفاق النجاح في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، مع اقتراب تيمور الشرقية من الاستقلال.

وتشارك جامايكا في دعم جهود الأمين العام في قضايا من قبيل درء الصراعات المسلحة، والأطفال والصراع المسلح، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن وهي قضايا تشغل بال المجتمع الدولي بصفة رئيسية.

ومناقشة المجلس لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هيأت المسرح في المقام الأول لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه من هذا العام. ويلي ذلك أن مجلس الأمن اتخذ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قرارا هائلا ألا وهو القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. فقد أعاد هذا القرار، وهو الأول من نوعه، تأكيد أهمية دور المرأة في درء الصراعات وفضها وفي بناء السلام. فقد دعا كل النشطاء المعنيين بالتفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها إلى اعتماد منظور يقوم على

المساواة بين الجنسين ويشمل الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات. كما دعا مجلس الأمن إلى إجراء دراسة وتقديم تقرير إليه عن أثر الصراعات المسلحة على النساء والفتيات، وعن دور المرأة في بناء السلام، وعن البعد الجنساني في عمليات السلام وفض الصراعات. ولا يزال أمام المجلس عمل كثير في هذا المضمار.

وثالثا، أصدر الأمين العام استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/25)، تقريره عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985) المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. وتضمن هذا التقرير توصيات محددة بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة تأثير جهود الأمم المتحدة في هذا المجال. وخلال الشهر المقبل وفيه رئاسة جامايكا للمجلس، سيقدم الأمين العام تقريرا عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة والخطوات المتخذة لتعزيز دور مجلس الأمن في حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح.

وبعد أن أبرز مجلس الأمن علاقة هذه القضايا الموضوعية بالسلام والأمن أصبح عليه أن يكفل الآن تساوق نتائج هذه المناقشات مع إجراءات مجلس الأمن في حالات صراعات محددة.

وعلى أثر تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام (A/55/305)، تقرير الإبراهيمي، والتوصيات الواردة فيه والرامية إلى تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، اتخذ المجلس خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات التي تدخل في نطاق صلاحياته. فاعتمد المجلس القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ المتعلق بتوصية فريقه العامل المخصص واضعا لنفسه خطة لتحسين عمليات حفظ السلام ومرسيا الأساس لمبادرات في المستقبل ترمي إلى تعزيز هذه العملية.

وبعد سلسلة من المناقشات المفتوحة التي أجراها المجلس بمشاركة كاملة من عدد كبير من الدول الأعضاء عن استراتيجية الخروج وبناء السلام والعلاقات مع البلدان المساهمة بقوات، أنشأ المجلس الفريق العامل التابع له المعني بعمليات حفظ السلام والمكلف باستعراض عمليات مجلس الأمن لحفظ السلام من جميع جوانبه. وحتى الآن قدم الفريق العامل توصيات إلى المجلس، جرى الأخذ بها في القرار ١٣٥٣(٢٠٠١)، المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وتضمنت ، ضمن جملة أمور، طرائق لتكثيف المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، مما يعزز من إدخال آرائها في عملية صنع القرار في المجلس. وينفذ المجلس هذه الإجراءات الجديدة، بما فيها عقد جلسات سرية مع البلدان المساهمة بقوات. وما زال الفريق العامل يقيِّم هذه العلاقة. ومن المتوقع أن يقدم مزيدا من التوصيات في المستقبل القريب.

وقد قدم الفريق العامل إلى المجلس أيضا نظرية جديدة لاستراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام. وورد ذلك في مذكرة من الرئيس في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأود أن أضيف إلى هذه المبادرات عددا من الابتكارات الأخرى، التي كان لها أثر إيجابي على أعمال المجلس، مثل عقد جلسات سرية مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء – كالجلسات التي عقدت مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة لوساكا السياسية – ومع الأفراد، كالرئيسين السابقين نلسون مانديلا، ميسِّر عملية أروشا للسلام بشأن بوروندي، وكيتوميلي ماسيري، ميسِّر الحوار بين الأطراف الكونغولية بشأن عملية لوساكا للسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفضلا عن ذلك، فإن استخدام صيغة آريا على نحو أكثر تواترا في الاجتماعات المعدة للاستماع إلى آراء المنظمات غير الحكومية وغيرها، يسهم إسهاما كبيرا في قاعدة معلومات المجلس.

ويقدم مجلس الأمن عونا كاملا أيضا إلى الأمانة العامة في بناء قدرتها على تزويد المجلس وغيره من أجهزة الأمم المتحدة بأفضل ما يمكن من معلومات وتحليلات لاستخدامها في عمليات صنع القرار، بغية تدعيم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذه الجهود وغيرها التي يبذلها المجلس تبشر بالخير لمستقبل منظمتنا. ويجب أن نواصل العمل على أساسها. ومع ذلك، يجب أن نعمل في نفس الوقت على جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا، كما يجب أن نساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة في إجراءاته وطرق عمله.

ويقدم تقرير مجلس الأمن هذا منظورا واسع النطاق لأعمال المجلس أثناء فترة التقرير. وبينما تعرب الدول الأعضاء عن بعض الارتياح إزاء المعلومات الواردة فيه، تجد كذلك أن تحليل القضايا لا يفي بالتوقعات. ويرحب وفد بلادي بالمقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء في هذا الشأن ويؤيد الرأي القائل إن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات. وأثناء الفترة المتبقية من عضويتنا في المجلس، ستواصل جامايكا العمل على تحسين محتويات التقرير وستشارك مشاركة كاملة في استعراض التقرير الذي سيجرى في المجلس.

وأود أن أختتم بياني بتهنئة الدول الأعضاء التي انتخبت لولاية في مجلس الأمن تبدأ مدتها من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وهي بلغاريا وسوريا وغينيا والكاميرون والمكسيك. والمهمة التي يجب أن يضطلع بها المجلس والأمم المتحدة لا تنتهي بالتقدم الذي أحرزناه، بل تعتمد علينا ونحن نظهر الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وهناك الكثير مما يجب آن نحققه. وعيون العالم مسلطة علينا.

السيد فنتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إن الهجمات الإرهابية المفجعة التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر قد عجلت على نحو خطير عملية التغير الجذري والدائم في دور الأمم المتحدة. وقد أكدت هذه الهجمات مركزية الأمم المتحدة كمحفل مفضل لإجراء الحوار بين الدول ولتعزيز القيم والقواعد المشتركة. وفي ظرف شهر واحد شهدنا سلسلة لا تصدق من الأحداث. وهناك تصميم كامل بين أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن سمح باتخاذ تدابير بعيدة المدى و لم يسبق لها مثيل لمكافحة آفة الإرهاب. ونثق بأنها ستنفذ على نحو موضوعي ومشترك بالتساوي بطريقة تعزز مصداقية الأمم المتحدة وأجهزتها.

بعدئذ وفي يوم الجمعة، منحت جائزة نوبل للسلام إلى المنظمة والأمين العام معا، اعترافا بالتزام الأمم المتحدة وبقيادة السيد كوفي عنان. وهذا الاعتراف يحثنا جميعا على زيادة جهودنا بحيث نجعل تصرفات الأمم المتحدة أكثر فعالية في مواجهة التحديات العالمية الجديدة.

ويدعى أعضاء الجمعية العامة اليوم إلى تقييم أعمال مجلس الأمن في المجال الحاسم للسلم والأمن. ويتيح ذلك فرصة نادرة لإجراء الحوار وللتفاعل بين الجهازين الرئيسيين، بمقتضى المادة ١٥ من الميثاق. ونرجو أن نتمكن من خلال المناقشة أن نطرح جانبا الطقوس التي ميزت هذه المناقشة في الماضي وأن نتطرق بدلا من ذلك إلى التقدم بمقترحات بناءة ومحددة تجذب اهتمام أعضاء مجلس الأمن.

وتحقيقا لهذا الغرض، يجب تنقيح شكل ومضمون التقرير السنوي لمجلس الأمن. فهذه الوثيقة المكلفة وغير الكافية – بكل صراحة – لا تسمح للجمعية العامة بأن تقيم أداء المجلس. وبالتالي، نؤيد المقترحات التي تقدمت بها في هذا الصدد، دول أعضاء غير دائمة، مثل سنغافورة وكولومبيا، اللتين تسعيان إلى أن يتصف التقرير بقدر أكبر من الأهمية والتحليل. وإذا كان للجمعية أن تقيم وأن ترصد آثار قرارات المجلس وما يتوصل إليه، فلا بد لنا أن نعلم مدى جودة أعماله أكثر مما نعلم كميتها.

والعمل الحقيقي الذي يضطلع به مجلس الأمن يتم في المناقشات غير الرسمية. ولكن قرارات المجلس من اختصاص جميع الدول الأعضاء. وفضلا عن أن هذه القرارات ملزمة وتشكل أعباء مالية كبيرة، فهي تؤثر على عدد متزايد من المجالات. فالفكرة الواسعة النطاق للأمن الدولي قد نمت عبر الحدود لتشمل مسائل درجت العادة على معالجتها على الصعيد الوطني أو في الإطار الدولي من خلال أدوات التعاون التقليدية. أما اليوم فتمتد اختصاصات مجلس الأمن من الحملة المتعددة الجوانب لمكافحة الإرهاب إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية، ومن حماية النساء والأطفال والمدنيين في الصراعات المسلحة إلى توفير الضمانات للاجئين. وإذ أذكر كل ذلك، فمن الواضح تلقائيا أن هذه القرارات تستحق – بل تتطلب – أقصى قدر ممكن من الشفافية، وهذا عكس ما يتحقق تماما من خلال اللجوء إلى المشاورات غير الرسمية.

ويجب أن نكشف القناع الذي يخفي طرق عمل مجلس الأمن ويجعل قراراته مثيرة للجدل إلى أقصى حد في بعض الأحيان. وهذا شرط أساسي إذا أردنا أن يقبل الجميع هذه المداولات الهامة وأن يشاركوا فيها. ولا نستطيع أن نسمح بإثارة الشكوك حول مجلس أمن ينشئ بعثات لحفظ السلام يتزايد تعقيدها ويرسل بعثات لتقصي الحقائق إلى مناطق نشوب الأزمات ويفرض نظم للجزاءات موجهة ويشكل أفرقة خبراء وينشئ آليات لرصد تطبيق كل ذلك. وتتشاطر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية عن تمويل عمليات حفظ السلام، التي تبلغ تكلفتها حوالي ٣ بلايين من الدولارات سنويا، وهذا يزيد كثيرا عن الميزانية الاعتيادية، التي لا تزال ثابتة عند ١,١ بليون دولار سنويا. ولهذا، يجب أن نشجع على تحلي المجلس بقدر أكبر من المساءلة والانفتاح لإسهامات الدول من غير الأعضاء فيه بحيث تصبح قراراته أكثر تمثيلا وفعالية، وهي قرارات كثيرا ما تنفذ على وجه غير كاف.

وفي حين كانت الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن في الماضي مشروطة في أغلب الأحيان أو مشلولة بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) بصورة متقاطعة، فإن المجلس يتدخل الآن أكثر فأكثر في الأزمات الإقليمية الرئيسية. وفي السنة الماضية وحدها، احتفظ المجلس بالتزاماته الهائلة في بعثات حفظ السلام في البلقان، والشرق الأوسط، وتيمور الشرقية. وفي منطقة البلقان، تسهم إيطاليا إسهاما كبيرا في منظومة الأمم المتحدة وفي منظمات دولية أخرى، على حد سواء.

ونشعر بالسرور لمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الأزمات الأفريقية وذلك بدءا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، والأعمال التحضيرية للمرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتقدم المحرز في نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. غير أننا نقدر لو وجدنا المزيد من الإيضاحات في التقرير عن احتمالات تعهد مجلس الأمن بالمزيد من الالتزامات لتحقيق الاستقرار في أفريقيا من خلال اتخاذ تدابير لبناء السلام في الوقت المناسب.

وأحرز أيضا تقدم في التعاون مع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، ولكن لا بد من تعزيز هذه الشراكة كي تصبح ذات معنى أكبر، ولا سيما خلال مرحلة اتخاذ القرارات عندما تُستهل بعثات حفظ السلام أو عندما يعاد النظر في ولاياتها إلى حد كبير. ونترقب موعدنا في تشرين الثاني/نوفمبر لإدخال المزيد من التحسينات، والاستفادة من الممارسات التي طورت مؤخرا، حسبما يقتضي القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١) المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

وفي السنة الماضية، كرس مجلس الأمن اهتماما خاصا لتحسين عملياته لاتخاذ القرارات. وبدأ المجلس، انطلاقا من التوصيات المتضمنة في تقرير الإبراهيمي وأخذا ببعض المقترحات التي صاغها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، بالتصدي بطاقة متجددة لمنع الصراعات، وتحديد ولايات ذات مصداقية خلال إدارة الأزمات، ووضع استراتيجيات للخروج والانتقال إلى بناء السلام من خلال إجراء حوار أكثر تنظيما مع وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث مجلس الأمن والأمين العام على الاستفادة على أكمل وجه من مجموعة الصكوك التي ينص عليها الميثاق، ولا سيما في إطار الفصل السادس، وإجراء اتصالات تتسم بقدر أكبر من الطابع التنفيذي والفعالية مع الجمعية العامة ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وثمة مجال واعد بالخير يمكن فيه لمجلس الأمن أن يعزز إجراءاته هو مجال تحسين العلاقات مع المنظمات الإقليمية، التي غالبا ما تكون مؤهلة بما يكفي من الإرادة لاتخاذ الإجراءات ومن مختلف الوسائل للتدخل على جناح السرعة وبفعالية لمعالجة أوضاع عدم الاستقرار التي تؤثر إلى حد بعيد في أعضائها. وبهذا المعنى، تم تكثيف التعاون في السنوات الأخيرة بين مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، فضلا عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك على الصعيد التشغيلي وفي هيئات صنع القرار، على حد سواء، حسبما يبين ذلك الاجتماع الرابع الرفيع المستوى الذي شجع الأمين العام على عقده في شباط/فبراير الماضي، فضلا عن البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

وتعتقد إيطاليا بأن تطوير القدرة على إدارة الأزمات في الاتحاد الأوروبي يمثل قيمة كبيرة تضاف إلى القدرة على الانتشار السريع، وبصورة عامة، على فاعلية عمليات حفظ السلام التي تُنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، نعتزم العمل على زيادة تطوير التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجالي منع الصراعات وإدارة الأزمات.

وفي السياق الدولي الآخذ في التغير، تقف الأمم المتحدة في الصف الأول بصفتها محفلا لنظام حكم عالمي. ولذلك يجب أن نواصل استعراض أعمال الأجهزة التي تنشأ للمحافظة على السلام والأمن في العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، ستنفذ إيطاليا التزامها بعملية إصلاح مجلس الأمن. واستكمالا للتقدم الذي أحرز في الماضي، نستطيع أن نحقق إصلاحا شاملا من جميع الجوانب، ومن ثم ننفذ الالتزام الذي وقّع عليه رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن امتنان وفدي للسفير ريتشارد راين، ممثل أيرلندا ورئيس مجلس الأمن، على تقديمه التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة، وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق.

ويعلق بلدي أهمية خاصة على البند قيد النظر، لأنه يهيئ الفرصة للتفاعل بين هذين الجهازين الرئيسيين التابعين للأمم المتحدة، كما يهيئ فرصة مفيدة للدول الأعضاء لكي تقيّم هذا الوضع وتستهل حوارا موضوعيا. وفي السنوات الأخيرة، شاركنا الآخرين في الدعوة إلى بذل جهد لتحسين نوعية التقرير. ويتعين علينا أن نسلم اليوم بأننا نشعر بالقلق لعدم ملاحظة أي نجاح في هذه المهمة.

التقرير المعروض علينا اليوم هو مجرد تجميع ورقات لتوثيق أنشطة المجلس. ولم يُبذل جهد حقيقي لإبلاغ الجمعية

العامة عما قام به المجلس من دراسات وتقييمات بشأن شتى المواضيع التي كانت معروضة عليه في أثناء الفترة التي أعد بشأنها التقرير؛ وبدلا من ذلك، يقدم التقرير ببساطة قرارات معروفة وموزعة من قبل. وهذه الصيغة تعوق فهم الحجج والدوافع التي استند إليها المجلس في اعتماده تلك القرارات. وفي الحقيقة، لم يصمم هذا التقرير لإجراء حوار، بل لتقديم محفوظات مرجعية. وأكبر جانب من جوانب النقص لهذه الصيغة هي أنها لا تدع مجالا للجمعية العامة كي تشارك في فهم ما يجري، ولكنها تفي بالشكل وحده، مما يسبب بالضرورة رد فعل يثير الشك.

وثمة طريقة لعلاج هذه الحالة هي زيادة عدد الجلسات المفتوحة لجميع الأعضاء. وغالبا ما قلنا إن هناك ضرورة لعقد تلك الجلسات. وينبغي ألاّ تقتصر هذه الجلسات على المواضيع ذات الأهمية العامة التي تقتضي إعداد الأمين العام تقارير تتضمن تحليلات، على غرار ما كان يحدث في الماضي. وينبغي أن تتمكن الدول غير الأعضاء في المجلس من المساهمة في الجلسات وعرض مواقفها من القضايا قيد النظر التي ستصبح فيما بعد موضوعا لقرارات ملزمة لجميع الأعضاء.

وإضافة إلى هذا، نحن لا نسعى بأية حال إلى تقويض سلطات مجلس الأمن وصلاحياته المنصوص عليها في الميثاق، ولا سيما بشأن عملية اتخاذ المجلس للقرارات. ونحن نسعى لتهيئة الفرصة للاستماع إلى آراء مَن سيقع عليهم تنفيذ وتمويل قرارات المجلس. والمجلس مخطئ في الحيلولة دون ذلك.

ولا يسعنا أن نغفل ذكر مسؤولية الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. ولا بد لنا أن نقول بصراحة تامة إننا لم نتمكن من تنفيذ اتفاقات قائمة ترتبط مباشرة بتقرير مجلس الأمن. ففي سياق عملية تحسين طرق عمل الجمعية العامة، فقد اتخذ ذلك الجهاز قرارات شتى منها القرار ٥١/٢٤١، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، خُصصت فيه مهام مختلفة تقوم بها الجمعية، يقتضي تنفيذها توفر الإرادة السياسية اللازمة.

وتتمثل المهمة الرئيسية هنا في إجراء رئيس الجمعية العامة تقييما للمناقشة بشأن البند المعني، يمكن له على أساسه أن يسمي أحد نواب الرئيس لإجراء مشاورات بشأن أي إجراء إضافي قد يُرى ضروريا. ولم يجر أي تقييم من هذا القبيل منذ اتخاذ ذلك القرار قبل خمسة أعوام. ونرجو بالتأكيد أن يتم عمل هذا الآن.

واسمحوا لي أيضا بالتشديد مرة ثانية على أهمية الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن. فالقراران المتخذان في أعقاب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر هما في غاية الأهمية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، ويؤيدهما وفدي دون تحفظ. وقد دفعت الأهمية العاجلة لهذا الموضوع المجلس مرة أخرى إلى تخيّر أن يصوغ قانونا دوليا ينطوي على آثار شديدة التعقيد. ويجب أن يكون هذا موضع دراسة متأنية بمشاركة جميع الأعضاء. وتزداد ضرورة ذلك بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وتشدد شيلي على الحاجة إلى الأخذ بنهج واسع إزاء منع نشوب الصراعات وبناء السلام. ويتطلب هذا تعاونا وثيقا للغاية فيما بين مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الأخرى المعنية بالتنمية. فمن الأمور الحاسمة إذا أردنا التصدي للأسباب الجذرية للصراع تحقيق التعاون بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية في مجالات حيوية من قبيل الحد من الفقر، والمساعدة الإنمائية، وحقوق الإنسان، والبيئة.

ونظرا للتغييرات الجوهرية التي طرأت على حالة الأمن الدولي، تواجه عمليات حفظ السلام تحديات وتعقيدات جديدة. وقد تتوقف مصداقية الأمم المتحدة في الألفية الجديدة على عوامل مثل فعاليتها في الوفاء بمسؤولياتها عن حفظ السلام. لذلك نرى من المهم الاستفادة بشكل فعّال من الآليات القائمة لتسهيل المشاورات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. فثمة رغبة مشروعة، بل ضرورة مطلقة، لدى جميع الدول التي توفر وحدات، بما فيها الدول التي تقدم أفرادا مدنيين للعمليات المتعددة الوظائف، إلى أن تستشار هذه الدول عند مناقشة العمليات ذات الصلة، حتى تكون لديها القدرة على القيام بإسهام حقيقي، وليس مجرد إسهام نظري، في عملية صنع المجلس لقراره.

وترحب شيلي بتزايد لجوء المجتمع العالمي إلى الأمم المتحدة لحل الصراعات. فالأمن الدولي الجماعي يقوم على التزام الدول الأعضاء بالتعاون متعدد الأطراف.

وقد ركز مجلس الأمن اهتمامه بصفة رئيسية على الصراعات في أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنه لم يهمل المسائل الهامة الأخرى في غيرها من الأماكن. وقد تابعنا باهتمام وارتياح النتائج التي تمخضت عنها بعثة المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى والتقدم الذي أحرزه المجلس في فهم الأسباب الجذرية للصراع القائم هناك، فضلا عن الأهمية الجغرافية السياسية لتسوية المشاكل الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونعرب عن إدراكنا وتقديرنا للعون والتوجيه المستمرين اللذين قدمهما المجلس لشعب تيمور الشرقية طيلة عملية حصولها على الاستقلال التي لم تخل تماما من المصاعب. وقد أظهر المجلس أيضا الالتزام في تناول بنود من قبيل منع نشوب الصراع المسلح، والأسلحة الصغيرة، والأطفال ضحايا الصراع المسلح، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، والمرأة والسلام، في جملة مسائل أخرى هامة، تنطوي جميعا على آثار بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

ويتمثل هدفنا المشترك في زيادة فعالية مجلس الأمن وشفافيته وهو يضطلع بالمسؤولية الأولى التي أسندها إليه أعضاء المنظمة. بيد أننا نعرف أن تلك المهمة لن تكون سهلة بالنظر إلى طابع ذلك الهدف وإلى تنوع الآراء والاهتمامات. ولكنها ليست مهمة مستحيلة. وأؤكد للجمعية أن بلدي سيقدم دعمه بهمّة فيما يتعلق بكل ما قد يقتضيه منه توسيع نطاق الحوار وزيادة مرونته من أجل تحقيق مستقبل أكثر إشراقا للأمم المتحدة.

ويختتم وفدي الكلام بتوجيه التهنئة لوفود بلغاريا والجمهورية العربية السورية وغينيا والكاميرون والمكسيك على انتخابها لعضوية مجلس الأمن؛ ونرجو لها كل النجاح خلال مدة عضويتها.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير ريتشارد راين، على عرضه تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين (A/56/2). واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تأييد وفدي التام للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سنغافورة وكولومبيا. ومن المشروع أن نتساءل عن السبب في الانتقاد الشديد الذي يوجهه بعض من أعضاء مجلس الأمن المنتخبين إلى تقرير صادر عن هيئة هم أعضاء فيها منذ عدة شهور. بل لعل كثيرا من الوفود تتجاوز ذلك إلى القول إن أعضاء المجلس ينبغي أن يتحملوا مسؤولية جماعية عن هذا التقرير الذي اعتمده المجلس في الواقع بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبوصفنا أعضاء في المجلس منتخبين من قبل هذه الهيئة، أي الجمعية العامة، وفقا للمادة ٢٣ من الميثاق، نرى أننا مدينون بالمساءلة أمام

الجمعية العامة عن الإجراءات التي نتخذها في المجلس. وفي التقرير، زيادة على ذلك، كثير من أوجه القصور، كما أوضحت عدة وفود، ومن المهم أن نسلم بأوجه القصور هذه حتى يتسنى تحسين التقارير المقبلة سواء من حيث الشكل أو المحتوى.

ووفقا لما جاء في المقدمة، ''الغرض من التقرير ... هو أن يكون دليلا لأنشطة مجلس الأمن خلال الفترة التي يشملها'' (A/56/2، الصفحة ١). ويرى وفدي أنه يتعين التمييز بوضوح بين دليل وبين تقرير قادم من مجلس الأمن. فإذا كان المقصود هو تقرير حقا، كما هو مطلوب بحكم المادة ١٥ من الميثاق، فواضح من مناقشتنا اليوم أنه يتعين وضع نهج جديد لإبلاغ عموم الأعضاء على نحو موضوعي وتحليلي بمداولات المجلس خلال فترة الإبلاغ. أما هذا التقرير، الذي لا يعدو أن يكون تصنيفا لوثائق سبق أن أصدرها مجلس الأمن، فلا يفي مطلقا بالغرض المقصود منه.

ذلك أن الجمعية العامة، كما ذكرت عدة وفود، بحاجة إلى تقرير موجز وتحليلي وسهل التناول عن المسائل التي ناقشها مجلس الأمن خلال فترة الإبلاغ. وينبغي لهذا التقرير أن يقيّم بشكل تام التقدم المحرز بالنسبة لمسائل محددة، وأن يسلط الضوء على مجالات الصعوبة التي أعاقت إحراز التقدم في أعمال المجلس. ومن شأن مجلس الأمن، بتقديم تقرير من هذا القبيل، أن يحصل على الدعم والتفهم من عموم الأعضاء، ومن شأن هذا بدوره أن يعين المجلس في معالجة تلك المسائل بمزيد من الفعالية.

لست أقدم أي اقتراح جديد. بل ما فتئت أغلبية الوفود تقدم هذا الاقتراح ذاته في الواقع لدى تناول هذه المسألة على مدى السنوات الماضية. وحان الوقت لترجمة الرغبة التي أعرب عنها عموم الأعضاء إلى عمل. فمن غير المجدي إلى حد كبير أن نعود إلى مناقشة هذه المسألة بنفس الطريقة في الدورة القادمة للجمعية العامة.

ومما يسعد وفدي فيما يتعلق بأساليب العمل أن يلاحظ ازديادا مطردا في شفافية أعمال مجلس الأمن. فقد حدثت زيادة ملموسة في عدد الجلسات العلنية التي يمكن فيها لعموم الأعضاء تبادل الرأي مع المجلس في عدد من الموضوعات. وتوفر البيانات الصحفية والإحاطات الإعلامية التي تعقد بصفة منتظمة للصحافة ولغير الأعضاء في مجلس الأمن بعد المشاورات غير الرسمية معلومات عن المسائل التي تجري مناقشتها سرا داخل المجلس وهي جديرة بالترحيب الشديد. بيد أن ثمة ضرورة عاجلة للعثور على سبل ووسائل لإشراك عموم أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع في أعمال المجلس عند الاقتضاء.

وبوصفي ممثلا للقارة الأفريقية في مجلس الأمن، أود أن أعرب عن ارتياحي للاهتمام الخاص الذي يبديه مجلس الأمن إزاء السلام والأمن في القارة الأفريقية.

فالواقع أن مجلس الأمن كرس جزءا كبيرا من مداولاته للمشاكل الأفريقية. ونذكّر هنا بعقد مجلس الأمن، في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، مؤتمر القمة بشأن موضوع ''كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا''. وأثناء تلك الجلسة أكد زعماؤنا من جديد عزمهم على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، واعترفوا بالسمات المحددة للصراعات في أفريقيا. كما جددوا الإعراب عن استعدادهم لحسم الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصراعات الدائرة في منطقة البحيرات الكبرى. وشددوا على الأهمية الحاسمة لبرنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع،

وأكدوا على ضرورة إدراج هذا البرنامج في ولايات عمليات حفظ السلام.

وبعد تلك الجلسة الرفيعة المستوى، كان من المعتقد أن تتخذ إجراءات متابعة محددة وفعالة لحل بعض هذه المشاكل المزمنة. ومن دواعي الأسف أنه لم يحدث شيء من هذا القبيل.

ولا تزال القارة الأفريقية منكوبة بصراعات عديدة. وقد يتساءل المرء عن السبب في ذلك. ونقول إن البلدان الأفريقية التي تواجه مشاكل تفتقد في معظم الأحيان ما يطلق عليه عموما ''الأمة الرائدة'' التي تأخذ بزمام مبادرات لحل الصراعات داخل الدول وفيما بينها. وهذا يصدق بصفة خاصة على الحالات التي تصبح فيها عدة بلدان في المنطقة متورطة أيضا في الصراعات. وفي الحالات القليلة التي نجد فيها مفاوضين وميسرين على درجة كبيرة من الاقتدار والموهبة، فإن مجلس الأمن لا يقتصر في دوره على تشجيع وتأييد إجراءات وجهود هؤلاء الميسرين فحسب، بل إنه أيضا يبدي ترددا كبيرا في الاستجابة لنداءاتهم بالقيام بعمل محدد. وبالتالي، يتعين حث مجلس الأمن على القيام بدور مباشر وأكثر نشاطا في حسم الصراعات. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر إلى جهود المنظمات الإقليمية باعتبارها مكملة لمبادرات الأمم المتحدة.

كما أن دور مجلس الأمن في بناء السلام بعد انتهاء الصراعات يتسم بأهمية قصوى. وهناك شعور سائد بأن دور مجلس الأمن ينتهي بمجرد انتهاء صراعا ما. بيد أن هناك أمثلة عديدة يصبح فيها الوضع بعد انتهاء الصراع ضعيفا إلى أقصى حد، ولا يمكن إصلاحه في كثير من الحالات. وفي ضوء الحالة السياسية الهشة التي تبرز بعد حل الصراع، يصبح من الأساسي التركيز على تدابير بناء الثقة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا عندما تترسخ القيم الديمقراطية بالكامل في هذه المؤسسات.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يشدد على أهمية التشاور والتنسيق فيما بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة، وبالذات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع أن صون السلم والأمن الدوليين يدخل في نطاق اختصاص مجلس الأمن، فلا ينبغي أن نغفل عن حقيقة أن عملية بناء السلام المستدام تتطلب تدخلا مباشرا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئات أخرى في الأمم المتحدة. فحل الصراع وحفظ السلام ليسا غايتين في حد ذاتهما. وينبغي أن يكون الهدف الأسمى هو رفاه الشعب وازدهاره في ظل بيئة سلمية. وربما يكون بناء السلام هو أهم جانب من عملية السلام، وينبغي إيلاؤه الاهتمام الكافي.

ونود أن نردد ما عبر عنه السفير البعلي، ممثل الجزائر، وعدد من الوفود الأخرى من خيبة أمل إزاء الفرصة الضائعة بسبب عجز مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن عقد جلسة مشتركة في أيار/مايو الماضي. وهذا أمر يبعث على مزيد من الإحباط لأن المادة ٦٥ من ميثاقنا تنص بوضوح على وسائل التعاون هذه.

وهناك أيضا مسائل حرجة معينة لها صلة مباشرة بصون السلم والأمن الدوليين، لا تزال تعتبر من المحرمات في مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان أن يتولى المجلس مسؤولياته كاملة بوصفه القيم على السلم والأمن، وأن يعالج هذه المسائل بطريقة ملموسة وأكثر فعالية.

والواضح أن هذه المناقشة التي نجريها اليوم مفيدة للغاية. وبصفة عامة، طالب أغلبية المتكلمين بإجراء التحسينات التي تشتد الحاجة إليها، لا في أساليب عمل المجلس فحسب، بل أيضا بالنسبة لطريقة عرض تقريره. ووفقا لقراري الجمعية العامة ١٩٣/٥١ و ٢٤١/٥١، يكون

مـن واجـب الجمعيـة العامـة أن تبلـغ مجلـس الأمـن بآرائـها وملاحظاتها بشأن تقرير المجلس. ونحن نتطلع إلى إجـراءات الإبلاغ هذه التي ستشكل الأساس للمداولات التي تجرى داخل مجلس الأمن، وستساعد على تحسين أساليب عمل المجلس وتقاريره في المستقبل.

وموريشيوس، بوصفها عضوا منتخبا، ستواصل العمل من أجل زيادة شفافية مجلس الأمن التي ستستفيد منها العضوية على نطاق أوسع في الأمم المتحدة، ومن أجل جعل التقرير في المستقبل أكثر توجها نحو تحقيق النتائج، وأكثر اتساما بالطابع التحليلي، وأكثر انتقادا للذات.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.